الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الثلاثاء 19 آب 2025
العدد 5569 السنة التاسعة عشرة
Mardi 19 Août 2025 no 5569 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

قضية
تحويك إعادة الإعمار إلى أداة ابتزاز
4

تلفيقات صحافة «مملكة الخير» الوصاية السعودية تتطاول على لبنان
5

العام الأخير لـ«يونيفل»: الجنوب منطقة إسرائيلية عازلة؟ 3

برّاك: لا جديد ولا ضمانات
2

المقاومة تسحب الذرائع لهدنة مؤقّتة الآن
9 - 8

(أ ف ب)

المشهد السياسي

زيارة برّاك من دون مفاعيل: تثبيت أورتاغوس ولا ضمانات

أهل الحكم مصدومون: إذا لم تلتزم إسرائيل فلن نلتزم

تحوّلت بيروت إلى مهبط للطائرات الدبلوماسية في حركة كثيفة، تعكس تصاعد المعركة السياسية ذات الامتدادات الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية. فبعد أيام قليلة من مغادرة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني، وصل المبعوثان الأميركيان توماس برّاك ومورغان أورتاغوس، فيما من المُقرّر أن يتبعهما الموفد السعودي يزيد بن فرحان. وتعتقد الأوساط المواكبة أن البلاد دخلت مرحلة شديدة التوتر، إذ تمثّل هذه الزيارات تتويجاً لتشنّج متصاعد بين إيران والولايات المتحدة.

وواصلت واشنطن تفعيل دبلوماسية الضغوط على الجبهة اللبنانية، مُطالبة المعنيين باستكمال الخطوات اللازمة لسحب سلاح المقاومة. في هذا الإطار، أتت زيارة برّاك، أولاً لـ«تهنئة» السلطة على اتخاذ خطوة «مهمة»، ولإبلاغها بأن متابعة الملف ستعود إلى عهدة مورغان أورتاغوس. ورغم أن شكل الزيارة بدا «تشجيعياً» لأركان السلطة الممتثلين للأوامر، فإن جوهرها كان مرتبطاً بتطورات عدة تلت مصادقة الحكومة اللبنانية على الورقة الأميركية، أهمّها زيارة لاريجاني.

ولم تطل جولة برّاك وأورتاغوس، إذ غادرا فور انتهاء اللقاءات إلى كيان العدو للحصول على ردّ المسؤولين هناك على المذكّرة، خصوصاً أن تنصّل إسرائيل منها يمنح لبنان مبرّراً لتعليق تنفيذ القرار الحكومي. وهو ما عبّر عنه نائب رئيس الحكومة طارق متري في مقابلة مع قناة «العربي» القطرية بالقول إن «لبنان في حلّ من الالتزام بالورقة الأميركية إذا لم تلتزم إسرائيل»، مشيراً إلى أن «لبنان لم يتلقّ ضمانات حتى اليوم، وهذه الضمانات المُقرّة شرط أساسي لتنفيذ الورقة». وأكد أن «لبنان وحزب الله ملتزمان بوقف الأعمال العدائية عكس إسرائيل»، وأن «مجلس الوزراء منح الجيش اللبناني مهلة ولم يفرض عليه جدولاً زمنياً»، مشدّداً على أن الالتزام الإسرائيلي بوقف الأعمال العدائية ينبغي أن يسبق أي خطوة لحصر السلاح بيد الدولة.

مفاعيل خطاب قاسم

وقالت مصادر مطّلعة إن الخطاب الأخير للأمين العام لحزب الله، الشيخ نعيم قاسم، والذي وُصف بأنه الأعلى سقفاً والأخطر منذ انتهاء الحرب، أفضى إلى أثر أوّلي واضح، إذ «أربك أهل الحكم وصدم بعضهم، خصوصاً من لم يكن يعتقد أن حزب الله قادر على المضي بعيداً في الدفاع عن سلاحه». وهو ما جعل خطاب قاسم حاضراً خلال لقاءات برّاك مع الرؤساء الثلاثة وقائد الجيش رودولف هيكل.

واستناداً إلى ما تسرّب عن هذه اللقاءات، بدا الموقف اللبناني «شبه موحّد»، مؤكداً على «ضرورة أن تضمن واشنطن أن تترافق أي خطوة يقوم بها لبنان مع خطوة إسرائيلية مقابلة». وكشفت مصادر مطّلعة أن الرئيس جوزيف عون تناول خلال اجتماعه مع برّاك وأورتاغوس ثلاث نقاط أساسية:

أولاً، أكّد أن لبنان قام بالخطوة الأولى المتوجّبة عليه، واتّخذ قرار حصر السلاح ضمن مهلة زمنية محدّدة، موكلاً الجيش اللبناني بوضع آلية تنفيذية لقرار الحكومة، وبالتالي على الولايات المتحدة الحصول على موافقة دمشق وتل أبيب على مضمون المذكّرة، إذ لا يمكن للبنان الانتقال إلى المرحلة التنفيذية من دون خطوات مقابلة.

ثانياً، شدّد عون على ضرورة دعم الجيش اللبناني الذي يفتقر للقدرات والوسائل اللازمة ولا يستطيع تنفيذ المهمة بمفرده، مشيراً إلى أن لبنان ينتظر هذا الدعم مع شرح الوضع الأمني الحساس والفراغات التي قد تنتج إذا تفرّغ الجيش لمعالجة ملف السلاح بمفرده.

> حضر خطاب الأمين العام لحزب الله في اجتماعات الوفد الأميركي... وواشنطن قلقة من موقف قيادة الجيش

ثالثاً، دعا عون إلى وضع الأسس اللازمة لإطلاق مشروع الدعم المالي والاقتصادي للبنان.

وفي السراي الحكومي، شدّد رئيس الحكومة أمام برّاك على وجوب قيام الجانب الأميركي بمسؤولياته، عبر الضغط على إسرائيل لوقف الأعمال العدائية، والانسحاب من النقاط المحتلة، والإفراج عن الأسرى. كما أكّد على أولوية دعم وتعزيز قدرات القوات المسلحة اللبنانية، مالاً وعتاداً، بما يتيح لها أداء المهام المطلوبة. وأشار في السياق نفسه إلى أهمية تجديد ولاية قوات اليونيفل، نظراً إلى دورها في ترسيخ الاستقرار ومساندة الجيش في بسط سلطة الدولة في الجنوب. مواقف عون وسلام التي بدت منسّقة، عكست خشية من ارتدادات

(هيثم الموسوي)

تقرير

اليونيفل في عامها الأخير
هل يصبح الجنوب منطقة إسرائيلية عازلة؟

فراس الشوفي

بدأت ليل أمس، النقاشات في نيويورك حول مهام قوات بعثات حفظ السلام الدولية المتبقّية في العالم. ومن أسخن الملفات التي بين يدي الدول، مهمة قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفل)، على أن يصدر القرار بخصوص البعثة خلال أسبوع.

تختلف نقاشات نيويورك حول «اليونيفيل» هذا العام جذرياً عن النقاشات التي طبعت الـ 47 عاماً الماضية، والتي تشكّل عمر مهمة القوات الأممية في لبنان، منذ دخولها لمراقبة انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد اجتياح العام 1978 والإشراف على تطبيق القرار 425. إذ إنّ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بوقف تمويل الأمم المتحدة والضغط الإسرائيلي - الأميركي غير المسبوق لإنهاء عمل البعثة، والانقسام العمودي داخل مجلس الأمن والتباين داخل المعسكر الفرنسي - الأميركي - البريطاني، بالإضافة إلى سقوط نظام الرئيس السوري بشار الأسد ونتائج الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان والأجواء الداخلية اللبنانية، كلها عناصر تجعل من استمرار مهمة الـ«يونيفل» بصيغتها الحالية أمراً شبه مستحيل.

يوم الجمعة الماضي، تولّت فرنسا بصفتها «حاملة القلم» في مجلس الأمن، تسويق مشروع قرار التمديد للقوة الدولية، بداية على الدول الدائمي العضوية، ثم على باقي أعضاء المجلس الحاليين لهذه الدورة. لم يبدّل الفرنسيون كثيراً في الصيغة القديمة للمشروع، إلّا لناحية توضيح حريّة الحركة لـ«يونيفل» لغوياً، في مسعى فرنسي لتخفيف الضغوط الأميركية والإسرائيلية، واستغلال الظروف الحالية لناحية قبول حزب الله بإخلاء منطقة جنوب الليطاني من الأسلحة.

إلّا أنّ هذه «المغريات» الفرنسية - الأوروبية، في ظلّ رغبة الأوروبيين، خصوصاً الفرنسيين والإيطاليين والإسبان والألمان باستمرار وجودهم العسكري في جنوب لبنان، لم تعُد تقنع الإسرائيليين الذين يبيّتون ردّ الصاع صاعين لـ«يونيفل» بعد رفضها الخروج من الجنوب في أثناء العدوان الأخير، وسعي إسرائيل إلى دفع نشاط الأمم المتحدة بعيداً عن أي من عملياتها العسكرية سواء في فلسطين أو في لبنان. وكذلك لن تغيّر شيئاً في التوجّه الأميركي الحالي لضرب الأمم المتحدة وإضعاف دورها ومؤسساتها واستهداف موظفيها، لا سيّما مع قرار وقف التمويل للمنظمة وأنشطتها، ومن ضمنها مهام الـ«يونيفل» التي يساهم الأميركيون بنحو 27% من موازنتها السنوية.

وبينما كان الموفد الأميركي إلى سوريا السفير في أنقرة توم برّاك والدبلوماسية الأميركية مورغان أورتاغوس في بيروت يستمعان إلى الموقف اللبناني المشدّد على دور الـ«يونيفل» في جنوب لبنان أمس، كشفت وسائل إعلام أميركية أنّ وزير الخارجية الأميركي مايك روبيو وافق على خطة لإنهاء عمل هذه القوة، وأنّ إدارة ترامب تعتبر الإنفاق عليها غير ذات جدوى، في مقابل الموقف الأوروبي الذي لا يزال يصرّ على أهميّة وجود الـ«يونيفل» في الجنوب. وكانت وكالة «أسوشييتد برس» ذكرت في وقت سابق أنّ روبيو وقّع على خطة تهدف إلى تقليص عديد هذه القوة تمهيداً لإنهاء وجودها خلال الأشهر الستة المقبلة.

(أ ف ب)

أكثر المتفائلين، يتوقّع أن يتمكّن الفرنسيون والدول الأعضاء الأخرى، من التوافق مع الأميركيين على تمديد المهمة لعام جديد آخر، لكنه سيكون العام الأخير. إذ إنّ الولايات المتحدة باستطاعتها التدخّل بشكل أكبر لمنع التمديد بشكل نهائي للقوة الدولية وإنهاء مهمّتها بشكل فوري، إلا أنّ الوصول إلى اتفاق على صيغة التمديد لعام واحد أخير بات الأكثر ترجيحاً، ويتقدّم الاحتمالات الأخرى، لكن طبعاً من دون الدعم المالي الأميركي.

الحديث عن استبدال الدعم الأميركي أو الحصول من الأميركيين على أموال للأمم المتحدة بطريقة مختلفة، يبدو شديد التعقيد. فجزء من الأموال التي جرى اقتطاعها من الموازنة الأميركية وكانت مخصّصة لتمويل الأمم المتحدة، تم وضعها بتصرف ترامب لصرفها في مهام دُولية، وآخر ما سيقوم به ترامب

> تقليص التشكيلات العسكرية والمناصب المدنية بنسبة 35% وإنهاء عقود 25% من الموظفين اللبنانيين

هو مساعدة الـ«يونيفل» التي ترفضها إسرائيل. فضلاً عن أنّ قيام الأوروبيين أو الصينيين بالتعويض عن الدعم المالي الأميركي لمهمّة القوة، عملية غير بسيطة وترتبط بمساهمات الدول الأعضاء وموازناتها وتحتاج إلى إجراءات إدارية واسعة، ما يجعلها احتمالاً غير ممكن أو شديد التعقيد ويحتاج إلى وقت وتوافق.

هذا يعني، عملياً، أنّ الـ«يونيفل» لن يكون لديها خيار بعد صدور قرار تجديد المهمّة، والموافقة على مشروع الموازنة المالية الأميركية في الكونغرس الخريف المقبل، إلّا البدء بتخفيض عديد القوة الحالية من العسكريين والمدنيين، الأجانب واللبنانيين بنسب تتراوح بين 25 و35% في مختلف الوحدات والمهام. وسيشمل الاقتطاع التخلّي عن نسب معيّنة من كل التشكيلات العسكرية والكتائب العسكرية الموجودة والمناصب المدنية المخصّصة للأجانب قد تصل إلى 35%، وعدم تعيين موظفين في مناصب شاغرة أو ستشغر قريباً. بينما من المرجّح أن يتمّ العمل على إنهاء عقود 25% من الموظفين اللبنانيين في البعثة.

هذه التغييرات، تطرح تساؤلات واسعة عن طبيعة المهام التي ستقوم الـ«يونيفل» بتغييرها للتماشي مع تخفيض الموازنة والعديد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السلوك الإسرائيلي المتوقّع مستقبلاً ودور الجيش في الجنوب ومصير الملفات التقنية التي كانت تتولّاها هذه القوة طوال 50 عاماً، لناحية مراقبة الخروقات الإسرائيلية والإشراف على التفاهمات الحدودية غير المباشرة.

فالمهمة الأساسية لـ«يونيفل» هي دعم الجيش اللبناني، تمهيداً لتولّيه المسؤولية الكاملة، فكيف سيتمكّن الجيش من تخصيص عشرة آلاف جندي إضافي من الآن وحتى العام المقبل لنشرهم في الجنوب مكان القوة الدُّولية ومن أين سيأتي بالتمويل اللازم؟ كما أنّ ذلك سيضع الجيش في مواجهة مباشرة وجهاً لوجه مع جيش الاحتلال، من دون أي حضور دُولي، ومن دون الأسلحة المناسبة. أمّا السلوك الإسرائيلي المتوقّع، بعيداً عن تطمينات برّاك التي أثبتت مرات في ملفات لبنان وسورية أنها سائجة وغير حقيقية، فيمكن استقراؤه من العدوان اليومي المستمر على لبنان جوّاً وبحراً وبرّاً، والتوسّع في نقطة جديدة في كفركلا تضاف إلى النقاط الخمس السابقة، ومنطقة عازلة متاخمة لمزارع شبعا أعلن عنها قبل أيام، واستمرار سياسة الاغتيالات والحملات الجوّية في لبنان، وكذلك الأمر في الجنوب السوري، الذي يتعرّض إلى عملية قضم يومية ممنهجة، من سفوح جبل الشيخ الشمالية قرب دمشق إلى حوض اليرموك في جنوب غرب درعا.

وفيما ينتظر اللبنانيون نتائج زيارة برّاك وأورتاغوس إلى فلسطين المحتلة اليوم، تُظهر كل المؤشرات السياسية والعسكرية في إسرائيل استمرار الضغط العسكري الإسرائيلي على مختلف الجبهات البرّية المحيطة خلال الأعوام المقبلة، في مسعى إلى تشكيل مناطق عازلة تسمح بإبعاد الأخطار نهائياً عن محيط إسرائيل.

فضلاً عن السيطرة على جغرافيا إستراتيجية حيوية وغنية بالموارد باستغلال ظروف الفوضى والهشاشة في دول الطوق، واستخدام الخرافات التوراتية التي عبّر عنها رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بحلم إسرائيل الكبرى في مقابلة تلفزيونية قبل أيام. لذا، فإنّ إسرائيل الساعية للمناطق العازلة، لن يكون في صالحها بعد اليوم وجود أي قوة عسكرية في لبنان، حتى ولو كانت للأمم المتحدة، وقد سبق أن اختصر برّاك الدور المرسوم للجيش اللبناني كـ«قوة حفظ سلام» في وجه التوسّع العدواني الإسرائيلي.

تقرير

ياسر عباس يحاول مجدّداً: بيع مخيمات جنوب الليطاني

أمال خليل

وصل إلى بيروت ياسر عباس، نجل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في زيارة هدفها المعلن «تقصّي مصير ممتلكات عائلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ومناطق أخرى، بشتّى بأنها سُجّلت بأسماء أشخاص ونافذين». ومن أجل ذلك، رافقه وائل اللافي، مسؤول التحقيق في لجنة المؤسسات في المنظمة. لكنّ مصادر متابعة تشير إلى أن الزيارة تمثّل الجولة الثانية لعباس الابن للبحث في ملف سحب السلاح الفلسطيني في لبنان، علماً أن الخطة التي أعلن عنها خلال زيارة عباس الأب إلى بيروت لم تُنجز ميدانياً كما كان مقرّراً منتصف حزيران الماضي. والمستجدّ الآن، أنّ الحكومة اللبنانية التي اتّخذت قراراً بنزع سلاح المقاومة، صار لزاماً عليها نزع سلاح المخيمات.

ولا تخرج زيارة عباس الابن عن سياق محاولات التوتير التي تقودها السعودية لزيادة الضغط على لبنان في مواجهة فريق المقاومة. ومن ضمن هذه المحاولات، يُعاد فتح ملف السلاح الفلسطيني الذي يعود مجدّداً إلى واجهة المشهد السياسي والأمني، حيث يسعى البعض إلى تحويل المخيمات إلى ورقة ضغط على حزب الله. وعلمت «الأخبار» أن الجانب السعودي يعمل على صياغة خطة من شقّين: الأول يبدأ بنزع السلاح من المخيمات الواقعة جنوب نهر الليطاني، ولا سيما في الرشيدية وبرج الشمالي، مع تنفيذ خطوة رمزية في مخيم مار الياس في بيروت. أما الشق الآخر من الضغط السعودي فيتعلق بحركة «حماس»، إذ تحاول الرياض دفع الحكومة اللبنانية لاتخاذ قرار بحظر أنشطة الحركة في لبنان، وإغلاق مكاتبها، وإبعاد مسؤوليها عن بيروت.

وسبق وصول عباس الابن، عودة ما يُعرف بـ«لجنة الموفنبيك» الأمنية - السياسية التابعة لسلطة رام الله، برئاسة اللواء العبد إبراهيم خليل، بهدف معالجة الخلافات داخل حركة فتح. غير أن مصادر أمنية أعربت عن خشيتها من أن تكون هذه الخطوة جزءاً من سلسلة تحركات تهدف إلى إعادة تحريك الأوراق الأمنية على الساحة اللبنانية، ولا سيما في ظل شعور جهات خارجية بأن ملف سلاح حزب الله لا يسير وفق ما تشتهي هذه الجهات التي باتت تخدم المشروع الإسرائيلي

> «لجنة الموفنبيك» عادت لجمع أصول منظمة التحرير وتثبيت قيادات جديدة لـ«فتح» في لبنان

بشكل علني.

يُشار إلى أن مسؤولين معنيين عقدوا لقاءات مع قيادات فلسطينية في لبنان، وسمعوا منها أن المخيمات تعاني فوضى سلاح ناتجة أساساً عن السلاح المنتشر بكثافة لدى حركة «فتح» وأجهزة السلطة. وأوضح هؤلاء أن أبناء المخيمات يدركون جيداً أن قوى المقاومة الفلسطينية لا تمتلك كتائب مسلّحة، وأن تعاونها مع المقاومة الإسلامية في لبنان لم يظهر إلى العلن في أي وقت.

وعلمت «الأخبار» أن ياسر عباس سيعقد لقاءات بعيدة عن الإعلام مع رئيس الحكومة نواف سلام ومسؤولين آخرين، لعرض رؤية والده بشأن الآلية الجديدة لسحب سلاح المخيمات، بدءاً من جنوب الليطاني وتحديداً من الرشيدية والبص والبرج الشمالي. وقد تزامنت عودته مع وصول السفير الفلسطيني الجديد في لبنان، محمد الأسعد، المحسوب أيضاً على عباس الابن، والذي فضّل تأجيل تقديم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية جوزف عون، في انتظار ما سيطرحه ياسر عباس من إطار لأداء فلسطيني جديد في التعامل مع الدولة اللبنانية.

وكان اللواء خليل قد باشر مهامه كرئيس للجنة التحقيق في قوات الأمن الوطني الفلسطيني، بهدف تقييم نتائج التشكيلات الأخيرة في فروع القوات بالمناطق. إلا أن مهمته الأبرز تبقى التنسيق مع قادة القوات وحركة فتح لتهيئة الأرضية اللازمة لتنفيذ خطة سحب السلاح. وبحسب مصادر «الأخبار»، التقى خليل أمس السفير الأسعد، للبحث في آلية انتخاب قيادة جديدة لـ«ساحة لبنان» داخل حركة فتح، على أن تكون منسجمة مع خط سلطة أبو مازن. وعملياً، نجح محمود عباس خلال السنوات الأخيرة في بناء شبكة نفوذ واسعة داخل أوساط فلسطينيّي لبنان، مستندة إلى رجال أعمال وأصحاب مصالح، تتماهى خياراتهم مع سياساته في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والمقاومة.

في المقابل، تزداد حالة الاستياء بين قادة فتح في لبنان الذين يُغيّبون عن مخططات أبو مازن وفريقه. وعلمت «الأخبار» أن «قيادة ساحة لبنان» لم تكن على علم مسبق بزيارة ياسر عباس أو بأجندتها.

الجواب الإسرائيلي على خطوة الحكومة جولة لرئيس الأركان الإسرائيلي إيال زامير في الجنوب، إلى جانب تصاعد الاستهدافات.

برّاك لا يحمل أيّ جديد

وجزم المصدر بأن «برّاك لم يحمل جديداً معه»، وأن «اجتماعه في عين التينة لم يكن مختلفاً»، مع العلم أن موقف بري منذ البداية يؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها وإيقاف الأعمال العدائية قبل أي حديث عن سحب السلاح. وكرّر بري ما قاله لقناة «العربية» قبل يوم من لقائه برّاك، موجّهاً له عتباً بأن «اتفاقاً حصل معكم في زيارتكم الأخيرة إلى بيروت، فلماذا لم يتمّ الالتزام به ووصلنا إلى ما وصلنا إليه؟». كما سأل بري الموفد الأميركي عن الالتزام الإسرائيلي باتفاق وقف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً، مؤكداً أن ذلك هو مدخل الاستقرار في لبنان، وفرصة للبدء بورشة إعادة الإعمار تمهيداً لعودة الأهالي إلى بلداتهم، بالإضافة إلى تأمين مقوّمات الدعم للجيش اللبناني.

وقالت المصادر إن الموقف الموحّد الذي سمعه المبعوث الأميركي اضطره إلى القول إن «المطلوب الآن التزام الأطراف الأخرى بمضمون ورقة الإعلان المشتركة ومزيد من دعم الجيش»، وإن «الخطوة المقبلة ستحتاج إلى مشاركة إسرائيلية وإلى خطة لإعادة إعمار كل المناطق، لا الجنوب فقط»، لافتاً إلى أن «الولايات المتحدة لم تقدّم أي اقتراح لإسرائيل بشأن نزع سلاح حزب الله»، علماً أن كلام برّاك لم يخلُ من الخداع والتحايل، فهو عاد وأكّد أن «موضوع السلاح شأن لبناني»، أي إنه غير مربوط بأي خطوة خارجية ولا بشروط، وعلمت «الأخبار» أن «حديثه الذي توجّه به إلى الشيعة جاء بناءً على طلب من الرئيس عون، بسبب التوتر الناجم عن شعور لدى هذا المكوّن بوجود مشروع يستهدفه».

(الأخبار)

قضية

من يُبعد الدولة عن دورها المركزي؟

تحويل إعادة الإعمار إلى أداة ابتزاز

فؤاد بزي

تحوّلت عملية إعادة الإعمار، أو إزالة آثار الحرب إلى وجه جديد للصراع، فالولايات المتحدة الأميركية، مع الدول التي تدور في فلكها في المنطقة والعالم، نزعت صفة «الحاجات الإنسانية» عن المساكن وأماكن العمل التي دمّرتها الحروب، وفرضت في ما يعرف بـ«اليوم التالي لانتهاء الحرب» حصاراً غير معلن على الدول والمجتمعات. أما هدفها منه، فهو عرقلة إعادة الإعمار، وإبطاء برامج استيعاب آثار الحروب من جهة من أجل الإخضاع.

خلص المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق إلى أنّ «الغرب يتعامل مع عمليات إعادة الإعمار على أنّها جزء من نظام العقوبات الأوسع»، واصفاً هذه العملية التي تديرها الولايات المتحدة الأميركية بـ«الريع الأمني» الذي يستعمل إعادة الإعمار كأداة لابتزاز لتحويل الدول التي لا تدور في فلك الولايات المتحدة إلى مناطق نفوذ تابعة لها، ودفعها إلى تقديم تنازلات سياسية، مثل قبول تطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي. ففي لبنان مثلاً، لفت تقرير المركز الاستشاري إلى وجود «توافق خليجي ـ غربي» على حجب أموال إعادة الإعمار، وذهب أبعد حين صنّف الأموال التي تصل من خارج هذا التوافق إلى لبنان تحت خانة تبييض الأموال. ولن تتغيّر هذه الحالة إلا بعد تقديم «تنازلات إستراتيجية»، بحسب وصف التقرير، تتعلّق بسلاح المقاومة، وموقف لبنان من الصراع مع العدو الإسرائيلي، وتكوين الحياة السياسية على أسس جديدة تقوم على تعميق الروابط الاقتصادية والمالية للبنان مع الغرب، وهي كذلك منذ إنشائه، على حساب الآخرين.

في هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج من إعادة الإعمار: النموذج الموجه غربياً، النموذج التقليدي ذو الطابع المركزي، والنموذج التضامني الذي يجمع بين النموذجين الغربي والمركزي. وبحسب المركز، تدفع الولايات المتحدة نحو تبنّي النموذج الغربي في عملية إعادة إعمار غزة ولبنان، فالسيطرة على عمليات إعادة بناء الطرقات وتشييد الأبنية وفقاً لهذا النموذج تُدار بالكامل من قبل «جيوش المتعهدين والمقاولين»، وهؤلاء هم «الأذرع الطويلة لقوات الاحتلال والغزو، إذ يملك الجيش الأميركي جيوشاً موازية منهم». وأحد أركان النموذج الغربي في إعادة الإعمار هو «إبعاد الدولة عن التخطيط المركزي للعملية، وتنفيذ المشروع وأهدافه بناءً على تصوّرات المخطّطين والممولين من ذوي المآرب الخاصة». فعلى سبيل المثال، قيمة الخطة العربية لإعادة إعمار غزة 53 مليار دولار، والمرحلة الأولى منها قيمتها 20 مليار دولار، وهي مخصّصة للتعافي وإزالة الركام وبناء مساكن مؤقتة، فيما تربط المرحلتين الثانية والثالثة بشروط سياسيّة، من بينها ضمان عدم تكرار هجمات مماثلة لهجوم السابع من تشرين الأول 2023.

ويتدخل النموذج الغربي في إعادة الإعمار في تقسيمات المناطق والشوارع، فبرغم البلبوس التقني والعلمي لخطة إعادة إعمار غزة، إلا أنّها تلبي مطالب العدو، إذ تفرض إقامة مناطق عازلة بين القطاع من جهة، والأراضي المحتلة وسيناء من جهة ثانية، كما تعيد نشر السكان في القطاع على نحو ملائم للخطة الأمنية. وللعلم، هذا ما طُبّق سابقاً عندما قامت دولة الإمارات بإعادة بناء مخيّم جنين بعد تدميره عام 2002، حيث أقيمت طرقات واسعة تناسب آليات العدو، وتسمح لها بالتوغل ساعة تشاء والسيطرة بالنار على شوارع المخيم.

> يتعامل الغرب مع عمليات إعادة الإعمار على أنها جزء من نظام العقوبات الأوسع

ويتّسم النموذج التقليدي ذو الطابع المركزي، بأن العمليات تقع تحت الإدارة المباشرة للدولة بمعزل عن مصادر التمويل. لكن هذا النموذج، على أهميته، غاب تماماً عن ساحات الصراع اللاحقة للحرب الإيرانية العراقية، لأنه يقوم على رؤية الدولة للمصلحة العامة والتي تتطابق بشكل كبير مع مصالح السكان. لذا، تتجنب الدول والمؤسسات الدولية المتحكمة بعمليات إعادة الإعمار النموذج التقليدي، أو المركزي. ولا تقدّم له دعماً إلا في حال «كان الغرض تقوية الأنظمة لمواجهة حركات التحرّر والمقاومة»، وحتى في هذه الحالة، تربط برامج إعادة الإعمار بتصورات مخططات وأهداف مستمدّة من القطاع الخاص، مثل شركة سوليدير في التسعينيات لإعادة إعمار العاصمة بيروت، ودور المنظمات غير الحكومية في إعادة إعمار المنطقة المحيطة بالمرفأ بعد انفجار 4 آب عام 2020.

وفي الخط الفاصل بين النموذجين الغربي والتقليدي، يقع نموذج تضامني، يصفه تقرير المركز الاستشاري بـ«الأكثر فعالية في لجم محاولة جعل الإعمار اليوم التالي للحرب». ومن أبرز الأمثلة على هذا النموذج، عملية إعادة إعمار الضاحية بعد حرب تموز 2006، والتي تولاها حزب الله عبر مشروع «وعد». واستطاع المركز، بحسب التقرير، أن يتماشى مع أهداف الحرب، بحسب توصيف التقرير. لذا، لن تقف الشروط عند تلبية الشروط السياسية الأميركية، بل تتعداها لرسم المستقبل الاقتصادي للبلد على نحو يجعله حديقة خلفية للمصالح الغربية. بالتالي، لن تستفيد المناطق اللبنانية المتاخمة للحدود الفلسطينية التي تضم 23 قرية من القرض، ولم تبصر النور بعد الآليات المطلوبة للتعويض على المتضررين، فالمؤسسات الحكومية ورغم مرور 7 أشهر على وقف إطلاق النار، لا تملك قاعدة بيانات وافية عن نتائج العدوان.

النموذج الغربي في إعادة الإعمار يتدخل في تقسيمات المدن والشوارع (مروان بو حيدر)

شروط سياسية

في تحليل الوقائع المرافقة لما بعد الحرب الأخيرة على لبنان، يجد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق توجّهاً لـ«الجمع بين المقاربتين التقليدية والغربية بخصوص لبنان». فمن جهة، أقرّ البنك الدولي قرضاً بقيمة 250 مليون دولار، وخصصه حصراً للبنى التحتية المتضررة في الحرب. ومن جهة ثانية، أقرّ مجلس الوزراء في أول جلسة له بعد نيله الثقة، إنشاء صندوق مستقلّ لإعادة الإعمار. ويهدف هذا الصندوق إلى حشد الدعم العربي والدولي اللازمين لبناء ما تهدّم، ومعالجة آثار الحرب. لكن، يجري عرقلة عملية إعادة الإعمار من قبل الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها. فنموذج إعادة الإعمار يجب أن يتماشى مع أهداف الحرب، بحسب توصيف التقرير. لذا، لن تقف الشروط عند تلبية الشروط السياسية الأميركية، بل تتعداها لرسم المستقبل الاقتصادي للبلد على نحو يجعله حديقة خلفية للمصالح الغربية. بالتالي، لن تستفيد المناطق اللبنانية المتاخمة للحدود الفلسطينية التي تضم 23 قرية من القرض، ولم تبصر النور بعد الآليات المطلوبة للتعويض على المتضررين، فالمؤسسات الحكومية ورغم مرور 7 أشهر على وقف إطلاق النار، لا تملك قاعدة بيانات وافية عن نتائج العدوان.

7 مليارات دولار كلفة إعادة الإعمار

يقدّر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق أنّ كلفة عملية إعادة الإعمار، وإيواء العائلات المتضرّرة تبلغ 7 مليارات دولار (مقابل 12 مليار دولار لتقديرات البنك الدولي). وتصل كلفة عملية إعادة بناء ما يقرب من 50 ألف وحدة سكنية مهدمة كلياً، وما يماثلها من الوحدات المصابة بأضرار جسيمة، إلى 4 مليارات دولار. ويقطن هذه المباني ما نسبته 20% من المجتمع المستهدف بالحرب. وأمام المبالغات والتهويل في الأرقام، تمكن حزب الله من إنجاز 60% من برنامج الترميم وإيواء الذي يشمل نحو 390 ألف متضرر. وتقارب الكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 30% من إجمالي كلفة إعادة الإعمار.

تقرير

الوصاية السعودية في صحف «مملكة الخير»

إملاءات وتلفيقات وتطاول على لبنان

علي حسن مراد

ربما لم يحصل أن سخّرت صحافة بلد ما تركيزها على الشؤون الداخلية لبلد آخر، كما يحصل منذ مدّة مع الصحافة السعودية، التي لا يشغلها منذ أشهر إلا لبنان. من يتابع الخطاب الإعلامي السعودي في الأشهر الماضية يكاد يظن أنّ «مملكة الخير» بلا هموم، وأنّ لبنان هو العدو الأول الذي يهدّد استقرارها. مقالات الرأي التي تنشرها صحف السعودية منذ الربيع الماضي تكشف حجم شراكة السعوديين مع الأميركيين في برنامج الضغط على لبنان لسلبه ما تبقّى من سيادته.

قد يستغرب البعض الإضاءة على قضية قد يعتبرها كثيرون هامشية، نظراً إلى أنّ الجمهور اللبناني ليس بالضرورة متابعاً يومياً لما تكتبه الصحافة السعودية، وما تورده مقالات الرأي وأعمدة بعض الكتّاب الذين في غالبيتهم غير سعوديين. لكن بما أنّ الصحافة اللبنانية المموّلة سعودياً تقوم بما عليها، وفق توجيهات الموفد السعودي إلى لبنان يزيد بن محمد الفرحان آل سعود، من المفيد إطلاع الرأي العام اللبناني على حجم انخراط الرياض في البرنامج الأميركي للانقضاض على سلاح المقاومة في لبنان، وعلى الأهمية التي يوليها صانع القرار السعودي لقضية يفترض أن تكون شأناً داخلياً لبنانياً صرفاً، وهو ما يساعد على فهم أداء الجزء الأكبر من الإعلام اللبناني المموَّل سعودياً.

وإذا كان الخطاب الرسمي اللبناني يطلب من اللبنانيين عدم جرح مشاعر «الأشقاء» العرب، كما ورد في بيان مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية في 11 أيار الماضي، عندما أهاب بالجميع «عدم التطاول، تجنّباً أو تلفيقاً أو تركيباً، على أي جهة خارجية صديقة للبنان، وخصوصاً من الأشقاء العرب»، يصبح من الضروري أن يطّلع الرأي العام اللبناني على حجم التطاول والتلفيق والتركيب الذي تمارسه صحافة بلد عربي «شقيق» بحق لبنان منذ أشهر، من دون أن يجرؤ أي مسؤول لبناني على الاعتراض.

بين 9 نيسان و11 آب 2025، جرى جمع 560 مقال رأي في خمس صحف سعودية هي: «الشرق الأوسط»، «عكاظ»، «الرياض»، «الجزيرة»، «المدينة» و«الوطن»، وتحليل محتواها كمّاً ونوعاً بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي، ليتكشّف أنّه على امتداد خمسة أشهر تمحور أكثر من 230 مقالاً بشكل مباشر حول لبنان وحزب الله من أصل المجموع العام للمقالات التي تناولت قضايا المنطقة والعالم، ما يعني أنّ لبنان حلّ في المرتبة الأولى وبفارق شاسع عن ملفات لا تقل أهمية بالنسبة إلى النظام السعودي، كالملف الإيراني أو اليمني أو حتى الحرب على غزة. أن تخصّص الصحف السعودية هذا الكم من المقالات للحديث عن بلد صغير كلبنان، وباللغة التي استخدمت فيها، يطرح سؤالاً بسيطاً: هل نحن أمام إعلام يعبّر عن «حرص أخوي» أو مجرّد آراء خاصة بكتّابها كما يُزعم، أم أمام محاولة إملاء إرادة سياسية على اللبنانيين، عبر مجموعة من الأفكار التي تعبّر عن توجّهات الديوان الملكي؟ لأنّه كما هو معلوم، كل ما يُكتَب في «مملكة الخير» يمرّ تحت مجهر الرقيب مسبقاً، وتغيب ثقافة التسامح مع من يكتب بعكس ما قرّر «ولاة الأمر».

تحليل الخطاب الوارد في هذه المقالات يظهر بوضوح أنّ اللغة المستخدَمة لم تكن لغة نُصح أو تضامن حتى، بل لغة إملاء وتوجيه. إذ تكرّرت التعابير التي تشدّد على «وجوب» أن تقوم الدولة اللبنانية بـ«الحسم» و«المعالجة الجذرية» و«نزع السلاح»، لا «سحبه». كما لجأ الكتّاب إلى توصيفات تحطّ من شأن الكيان اللبناني، إذ يُقدَّم إما كدولة عاجزة أو كـ «رهينة» بيد حزب الله. وفي المقابل، صُوِّرت السعودية وكأنّها المخلّص أو المرجعية التي تملك وصفة الخلاص. هذا الخطاب الإملائي ينسف تماماً ادعاءات «الحرص الأخوي» لما يسمّونه بـ «الحضن العربي»، الذي احتضن الرئيس سعد الحريري بقوة في 4 تشرين الثاني 2017، ويكشف أنّ المملكة تتعامل مع لبنان لا كبلد عربي مستقل، بل كملحق يجب إخضاعه لمسار «الإصلاح»، وفق المعايير السعودية.

بلغت نسبة التطرّق إلى ملف لبنان وحزب الله وسلاحه في المقالات بما يقارب 41,3% من مجموع المقالات التي تناولت قضايا إقليمية مختلفة. وفي المقابل، جاء الملف الإيراني بنسبة أقل بكثير (15,9%)، وكذلك ملفات الحرب على غزة (11,6%)، واليمن (7,7%). هذا الهوَس يشي بأنّ السعودية ترى في لبنان حالياً فرصة ذهبية لا تريد تفويتها، وهي ترمي بثقلها السياسي والإعلامي ضغطاً وتهديداً، لمحاصرة حزب الله أكثر، من أجل الوصول إلى الهدف الذي فشلت في تحقيقه منذ ما يزيد على عقد من الزمن. واللافت أنّ لهجة هذه المقالات لم تكن ثابتة طوال الأشهر، ففي بدايات نيسان، اتّسمت بخطاب وصفي تشخيصي يركّز على تحميل سلاح حزب الله مسؤولية الانهيار الاقتصادي. ومع مرور الأسابيع، خصوصاً في أيار وحزيران، ارتفع منسوب دعوة الدولة اللبنانية إلى «الحسم»، ووصل في تموز ومطلع آب إلى الذروة مع إقرار حكومة نواف سلام في 5 آب قرارها، المطلوب سعودياً، المتعلّق بسلاح المقاومة. بين 1 و11 آب، انتقل خطاب المقالات إلى الدعوة الصريحة لمواجهة مباشرة مع حزب الله، بل واتهام اللبنانيين جميعاً بالتواطؤ إن لم يتحرّكوا.

> لبنان يحتل المرتبة الأولى في مقالات الرأي في صحف السعودية وبفارق شاسع عن الملف الإيراني أو اليمني أو الحرب على غزة

ومن الأفكار المركزية التي رصدتها دراسة هذه المقالات:

- تصوير حزب الله كسلاح خارج الشرعية يهدّد وجود الدولة.
- الدعوة إلى تحميل الجيش اللبناني مسؤولية نزع هذا السلاح.
- التلويح بأنّ المساعدات الاقتصادية لن تأتي ما لم يُحسَم هذا الملف.
- ربط أي مشروع إصلاحي في لبنان بقطع العلاقة مع إيران.
- الإيحاء بأنّ بقاء لبنان في «الحضن العربي» مرهون بالاستجابة للرؤية السعودية.

لم يجرِ تظهير وتسييل هذه الأفكار كآراء فردية، بل تكرّرت بشكل شبه متطابق في نحو 200 مقالة، ما يجعلها أقرب إلى تعليمات سياسية ممؤهة. مطلوبة من جهات عليا، على غرار ما دأبت على نشره الصحف السعودية إبّان محاصرة قطر بين 2017 و2021. كما إنّ الخيار الانتحاري الذي روّجت له الصحف السعودية في مقالاتها، والذي من شأنه أن يفجّر لبنان، وفق طرح الزجّ بالجيش اللبناني للتصادم مع المقاومة، يتطابق مع ما سُرّب قبل أيام من أنّ الموفد السعودي (أبو فهد)، عندما نوقش في عواقب ضغوطه على لبنان، وأنّها قد تدفع بلبنان إلى حرب أهلية، كان جوابه أكثر من مرّة: فليكن!

تناول القضايا في مقالات الرأي السعودية (9 نيسان – 11 آب 2025)

القضية	عدد المقالات	النسبة المئوية من مجموع المقالات
لبنان وحزب الله وسلاحه	231	%41.30
إيران (البرنامج النووي، النفوذ الإقليمي)	89	%15.90
الحرب على غزة	65	%11.60
اليمن	43	%7.70
سوريا (النظام الجديد، الجنوب، السويداء)	39	%7.00
العلاقات الأميركية – السعودية	29	%5.20
الوضع الاقتصادي السعودي (رؤية 2030، النفط)	25	%4.50
التطبيع مع إسرائيل والدولة الفلسطينية	20	%3.60
العراق (الوضع الأمني والسياسي)	13	%2.30
قضايا دولية أخرى (أوكرانيا، الصين، روسيا)	6	%1.10
المجموع	560	%100

تقرير

«العودة الطوعية» للنازحين: تقديرات متفائلة والعائدون قلّة

زينب حمود

بعدما كانت «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين» (UNHCR) قد أبدت في مراحل سابقة تريثاً واضحاً إزاء ملف إعادة النازحين السوريين إلى بلدهم بعد سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد، مبرزة موقفها بـ«غياب ظروف العودة الجماعية نتيجة عدم الاستقرار في سوريا، وحجم الدمار الواسع في البنى التحتية، فضلاً عن اعتماد أكثر من 90% من السكان هناك على المساعدات الإنسانية»، تبدو المفوضية اليوم أكثر اندفاعاً في مقاربة الملف، إذ تتحدث عن «فرصة إيجابية» تستوجب استثمارها لتحقيق عودة أوسع للنازحين، أو على الأقل إطلاق مسار «عودة واقعية ومستدامة».

في هذا السياق، عبّر ممثل المفوضية في لبنان، إيفو فرايسن، مطلع آب الجاري، عن «طموح المفوضية بأن تشهد الأشهر المقبلة عودة ما لا يقل عن 200 ألف لاجئ سوري إضافي من لبنان إلى بلدهم، والوصول إلى نحو 400 ألف عائد مع نهاية العام». هذا الرقم يعكس نتائج إحصاء أجرته المفوضية في شباط الماضي، وأظهر أن 24% من مجمل النازحين السوريين في لبنان يبدون استعداداً فعلياً للعودة.

ويأتي هذا التحوّل في الموقف الدولي حيال الوجود السوري في لبنان، رغم هشاشة الأوضاع داخل سوريا وتقلّبها، وعدم تسجيل أي تحسن ملموس في ظروف الحياة بعد مرور ثمانية أشهر على سقوط النظام. فلا الواقع الأمني شهد انفراجاً، ولا الأوضاع الإنسانية والمعيشية تبدلت، وهي نفسها التي كانت المفوضية تعتبرها عائقاً أساسياً أمام العودة. فما الذي تغيّر اليوم؟ إذ لا خطط فعلية لإعادة الإعمار أو إنعاش الاقتصاد قد أطلقت حتى الآن، فيما أكدت مصادر في المفوضية نفسها، في حديث سابق إلى «الأخبار»، أنّ سوريا تواجه «أزمة إنسانية كبرى، مع بقاء ملايين السكان بحاجة إلى مساعدات عاجلة تشمل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى».

في المحصّلة، يبدو أنّ الجانبين اللبناني والدولي توصّلا أخيراً إلى قناعة بأنّ وقت عودة النازحين قد حان، فكانت النتيجة إطلاق خطة «العودة الطوعية» مطلع تموز الماضي، بدعم من الحكومة اللبنانية، وبمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و«المنظمة الدولية للهجرة». وقد جرى تقسيم الخطة إلى مسارين: الأول يقوم على ما يُعرف ببرنامج «العودة الطوعية المنظّمة ذاتياً»، إذ يتولى النازحون، بإشراف المفوضية، تنظيم عودتهم عبر المعابر الحدودية الرسمية. أما المسار الثاني فيُعهد به إلى «المنظمة الدولية للهجرة»، التي تضطلع بمهمة تنظيم عمليات النقل مباشرة إلى سوريا. وتقدّر وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد كلفة تنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة بنحو 200 مليون دولار، على أن تُقتطع من الموازنة المخصصة لخطة الاستجابة لاحتياجات النازحين.

وبحسب ما أوضحت المفوضية، فإن «اللاجئين المسجّلين لديها والراغبين في العودة يمكنهم التوجّه إلى مكاتبها للحصول على المعلومات والخدمات المتصلة بالعودة، بعد التأكد من الطابع الطوعي للقرار». وتشمل المساعدة المقدّمة لهم تزويدهم بالمعلومات حول الوضع داخل سوريا والإجابة عن استفساراتهم، بما في ذلك تحديد المناطق القادرة على استقبالهم من الناحية الأمنية والخدمية. كذلك، يحصل كل فرد من أفراد الأسرة العائدة، إضافة إلى النقل بالحافلات، على مبلغ 100 دولار أميركي، مع إعفائهم من الغرامات المترتبة عليهم نتيجة مخالفات قوانين الإقامة في لبنان، وفقاً لما أكده فرايسن. ولدى وصولهم إلى الأراضي السورية، تتولى وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لهم في استصدار الوثائق الرسمية المفقودة، وتوفير المساعدة القانونية والنفسية والصحية، إلى جانب تقديم بعض المساعدات الإنسانية.

لكن، كيف انعكست هذه الخطة عملياً؟ بعد شهر واحد فقط على إطلاقها، سجّل أكثر من 71,900 نازح اهتمامهم بالمشاركة في برنامج العودة الطوعية، وحصلوا على الاستشارات اللازمة حول خطوات العملية وما قد يترتب عليها، وهو ما اعتُبر مؤشراً إيجابياً إلى قدرة البرنامج على تشجيع النازحين. غير أنّ هذه الرغبة لم تتحوّل إلى أرقام ملموسة في ملف النزوح، نتيجة تردّد كثيرين في العودة بسبب غياب اليقين حيال الأوضاع في سوريا على المديين القصير والطويل. وتتركز أبرز المخاوف على: إمكانية الوصول إلى التعليم وفرص العمل، قضايا السكن والأراضي والممتلكات غير المحسومة، فضلاً عن مدى استمرارية المساعدات الإنسانية بعد العودة.

هذا التردّد انعكس عملياً في تجربة العودة الجماعية الأولى التي نظّمتها «المنظمة الدولية للهجرة» أواخر تموز، إذ لم تحمل الحافلات سوى 72 نازحاً، ولم تُسجّل بعدها أي رحلة ثانية بانتظار تجميع عدد كافٍ لإطلاق دفعة جديدة. وتبرّر المفوضية ذلك بـ«تفضيل معظم النازحين العودة بشكل فردي»، مشيرةً في الوقت نفسه إلى أنّ نحو 168 ألف نازح عادوا فعلياً من لبنان إلى سوريا في السنوات الماضية وشُطبوا من سجلّاتها، من أصل 1,5 مليون مسجّل، أي ما يعادل 11,2% فقط من مجموع النازحين السوريين.

تقرير

رسبت في البكالوريا... وتفوّقت في الدكتوراه!

(مروان بو حيدر)

فاتن الحاج

حكايات الفساد في وزارة التربية لا تنتهي فصولها، وليس آخرها ما حصل مع إحدى طالبات الدكتوراه في «الجامعة الإسلامية» التي طلبت معادلة شهادتها في مديرية التعليم العالي، فكانت المفاجأة أنها لم تنجح في الامتحانات الرسمية للثانوية العامة - فرع العلوم العامة عام 2009، وفقاً لما أظهرت سجلات دائرة الامتحانات الرسمية. إذ تبين أنها نالت مجموع 267 من 570، أي معدل 46,8%. ومع أنّ دائرة الامتحانات أصدرت لها، أخيراً، إفادة رسوب، إلا أنها حازت المصادقة في مديرية التعليم العالي، من دون أن تنال معادلة للشهادة حتى الآن.

وفي تفاصيل الحكاية والمستندات التي في حوزة «الأخبار»، انتسبت الطالبة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الرابع في الجامعة اللبنانية بشهادة «ناجح» غير مطابقة للقيود الرسمية، تظهر أنها نالت 318 من 570، أي معدل 55,7%، بعد التلاعب بعلامات مواد الرياضيات والكيمياء واللغة الأجنبية والجغرافيا. وفي 2013، نالت الطالبة إجازة في الحقوق بمعدل 59%. وحصلت على الجدارة (ماستر 1) عام 2014 بمعدل 60,78%. بعدها، تابعت الماستر البحثي في الحقوق - اختصاص قانون أعمال في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول في الجامعة اللبنانية، ونجحت في 2018 بمعدل عام 63,19%. أما المفارقة، فهي أن تنال معدل 88% (درجة جيد جداً) على رسالة الماستر، قبل أن تنتقل لتحصل على دكتوراه في الحقوق من «الجامعة الإسلامية» بدرجة جيد جداً.

الأسئلة التي تطرح: كيف سجلت «الجامعة الإسلامية» الطالبة عام 2018 بإفادة نجاح تعود إلى عام 2009 ولم تطلب منها استصدار إفادة جديدة؟ وكيف صادق أمين سر المصادقات الجامعية بالتكليف حسن شري عام 2025 على شهادتها العليا، ولم ينتظر استصدار إفادة نجاح جديدة للثانوية العامة من دائرة الامتحانات الرسمية؟ هل أبلغ المكلف بشؤون إدارة مديرية التعليم العالي مازن الخطيب وزيرة التربية؟ ما هو الإجراء الذي اتخذ بشأنه؟ ألا تشكل هذه الحادثة إخباراً للنيابة العامة التمييزية والتفتيش المركزي للتحقيق في صحة الشهادات الرسمية نظراً إلى إمكانية أن تكون هناك حوادث مشابهة أخرى؟

شهادة مشكوك فيها لزوجة المدير العام

وفي حادثة متصلة، علمت «الأخبار» أن شري صادق أيضاً على شهادة عليا لزوجة مدير إحدى المؤسسات العامة، بعد تدخل وضغوط مورست عليه من مدير عام آخر. وفي التفاصيل، رفض شري في البداية مصادقة الأوراق باعتبار أن الشهادة مشكوك في صحتها، نتيجة للحصول عليها «أونلاين» من دولة لم تكن مقيمة فيها ولا تملك حركة دخول وخروج منها وإليها. مع الإشارة إلى أن القانون اللبناني لا يجيز تصديق أو معادلة شهادات «أونلاين».

> **انتسبت الطالبة إلى كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية بشهادة «ناجح» غير مطابقة للقيود الرسمية**

تقرير

الحكومة تلتفّ على القوانين لتسديد مستحقّات المقاولين

علمت «الأخبار» أنّ قرار مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة (13 الجاري) القاضي بتقسيط المستحقّات المتوجبة للمقاولين والاستشاريين على مجلس الإنماء والإعمار، صيغ عملياً على مقاس بعض المقاولين بعد نقاشات جرت بين السراي الحكومي وعدد منهم، ما يعكس غياب المعايير العامة وتغليب المصالح الخاصة.

ويحضر ملف مستحقّات المقاولين والمتعهدين والاستشاريين، والبالغة نحو 83 مليون دولار في ذمة الدولة، كواحد من أبرز الملفات العالقة منذ بداية الانهيار المالي. وبعد سنوات من التأجيل، قررت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في 4 كانون الأول 2024 السداد على أساس سعر صرف 45 ألف ليرة للدولار، مقابل تنازل هؤلاء عن المطالبة بالفوائد المترتبة عن التأخير، مع الإجازة لمجلس الإنماء والإعمار تسديد دفعات من الأموال المتوافرة لديه على حساب هذه المستحقّات.

مرّت ثمانية أشهر من دون تنفيذ قرار حكومة ميقاتي، قبل أن تقرّر حكومة نواف سلام منح المقاولين «هدية»، عبر اعتماد الرأي الاستشاري الصادر عن ديوان المحاسبة بتاريخ 2024/6/25، والذي نصّ على اعتماد سعر الصرف بتاريخ الإيفاء أي 89500 ليرة لبنانية للدولار الأميركي، بالنسبة إلى جميع المستحقّات غير المسدّدة، وتخصيص الاعتمادات الملحوظة في بند «خطّة النهوض» في الموازنات السنوية لتسديد المستحقّات، بصرف النظر عن مصدر التمويل المحلّي الأساسي للعقود.

بهذا القرار، تجاهلت الحكومة الحالية قرار الحكومة السابقة باعتماد سعر صرف 45 ألف ليرة للدولار، كما تجاوزت رأي وزارة المالية في هذا الشأن. الأخطر أنّ رفع سعر الصرف إلى 89,500 ليرة لم يُرفَق بأي دراسة لتقدير الأثر المالي على الخزينة. كذلك، جاء القرار من دون تنسيق مع وزارة المالية أو مصرف لبنان، في مخالفة صريحة لقواعد المحاسبة العمومية. أما تخصيص اعتمادات «خطة النهوض» لتسديد مستحقات مشاريع من دون الالتزام بمصدر تمويلها المحلي الأساسي، خصوصاً أن بعض هذه المشاريع ممول بقوانين برامج خاصة تحدد بدقة مصدر التمويل، فيُعتبر بدوره مخالفة لأصول تنفيذ الموازنة، ويستوجب صدور قانون جديد عن المجلس النيابي لتعديل وجهة التمويل والإنفاق.

(الأخبار)

تقرير

نموّ سوق السيارات الكهربائية بقيمة 174 مليون دولار

(هيثم الموسوي)

في سنوات الأزمة، ارتفع استيراد السيارات الكهربائية بشكل كبير. وكان لهذا الأمر دافعان؛ الأول داخلي والثاني خارجي. الدافع الداخلي مرتبط بارتفاع أسعار المحروقات بعد رفع الدعم عنها، وانخفاض القدرة الشرائية المحلية. إذ كان خيار اللجوء إلى السيارات الكهربائية «أرخص» وسط سلوك عام مصدره بعض الدراسات التي تشير إلى أن استهلاك السيارات الكهربائية للطاقة أقل بنحو 60% من استهلاك السيارات العادية. وفي الإطار نفسه يأتي الدافع الخارجي مع وجود توجّه عالمي نحو صناعة السيارات الكهربائية التي توسّعت كثيراً، ولا سيما مع انضمام الصين إلى هذه السوق كلاعب أساسي أسهم في انخفاض الأسعار.

في عام 2017 استورد لبنان سيارات كهربائية بقيمة 292 ألف دولار فقط، وكان المصدر الأساسي لهذه السيارات الولايات المتحدة التي باعت لبنان حينها سيارات كهربائية بقيمة 130 ألف دولار. منذ ذلك الوقت بدأ استيراد السيارات الكهربائية بالارتفاع بشكل تدريجي، إذ استورد البلد بما قيمته 818 ألف دولار في عام 2018 و1,8 مليون دولار في 2019، ثم بـ1,65 مليون دولار في 2020.

الارتفاع الكبير كان عام 2021، التي شهدت نمواً في استيراد السيارات الكهربائية بنسبة 652% في سنة واحدة، إذ استورد لبنان من هذه السيارات بقيمة 12,4 مليون دولار. ففي هذه السنة تصدّرت الصين قائمة مصدّري السيارات الكهربائية إلى لبنان، بقيمة 6,5 ملايين دولار، وهي كانت مسؤولة عن استيراد 52% من السيارات الكهربائية، تليها ألمانيا بنحو 3,8 ملايين دولار. واستمر استيراد السيارات الكهربائية بالارتفاع، في 2022 إلى 45,3 مليون دولار، وهو ارتفاع بنسبة 265%، وبقيت الصين متصدّرة لقائمة الموردين، وبقي الأمر على هذا الحال حتى عام 2024. وفي أول نصف من عام 2025 بلغ استيراد السيارات الكهربائية ما قيمته 21,6 مليون دولار.

بين عامَي 2020 و2025، استورد لبنان ما قيمته 174 مليون دولار من السيارات الكهربائية، علماً أن الصين كانت مسؤولة عن استيراد 121,4 مليون دولار من هذه السيارات، أي ما نسبته 70% من استيراد السيارات في تلك المدة.

منذ عام 2020، شهدت الصين نمواً هائلاً في مجال السيارات الكهربائية، إذ ارتفعت حصتها من السوق العالمية من نحو 50% في 2021 إلى نحو ثُلثي المبيعات في 2024 (أي نحو 60–66%). في عام 2024، بلغ عدد المركبات الكهربائية المباعة في الصين نحو 11,3 مليون وحدة من أصل إجمالي 17,3 مليوناً، بزيادة تقرب من 40% مقارنة بالعام السابق.

تبقى المشكلة الأساسية في السيارات الكهربائية هي في عدم وجود ما ينظّم عمل هذه السيارات، خصوصاً من ناحية تسعير تعبئتها بالطاقة، إذ إن الدولة لا تُصدر تسعيرة موحدة كما تفعل مع صفيحة البنزين المستخدمة في تعبئة السيارات العادية. كما إن لا حوافز لشراء هذه السيارات، مثل خفض الرسوم الجمركية عليها أو إلغائها، إذ إن هذه السيارات يمكن أن تُسهم، إذا صحّت الدراسات، في خفض الفاتورة النفطية للبنان عبر تخفيف استهلاك البنزين.

(الأخبار)

اخبار

المقاولون أوْلى من المرضى

عرض وزير الصحة ركان ناصر الدين، في جلسة الحكومة الأربعاء الماضي، طلب تغطية الكلفة الاستشفائية لعلاج عددٍ من المرضى الذين يعانون من قصور في القلب. وبخلاف ما كان يحصل سابقاً في حالاتٍ مماثلة، من تكفّل الحكومة بعلاج هؤلاء أو نقلهم للعلاج في الخارج على نفقتها، قرّرت تشكيل لجنة وزارية من وزراء الصحة، الشؤون الاجتماعية، المهجرين والدولة لشؤون التنمية الإدارية، لحثّ القادرين (أفراداً وجهات داخلية أو خارجية) على التغطية أو المساهمة في تغطية نفقات علاج تلك الحالات، والبحث عن السبل الكفيلة بتأمين موارد مالية لتغطية نفقات علاج المرضى غير القادرين، ولا سيّما الحالات التي يتعذّر طبياً علاجها في لبنان. علماً أن الحكومة وافقت في الجلسة نفسها على مضاعفة المبالغ المالية التي ستسدّدها للمقاولين والاستشاريين المتعاقدين مع مجلس الإنماء والإعمار.

تدخّلات سياسية في وزارة الصحة

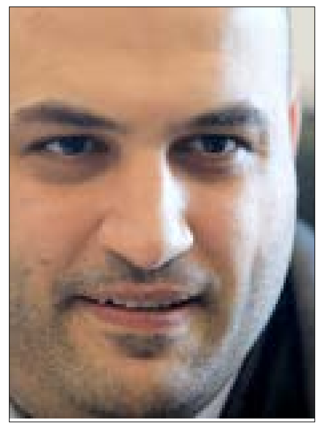

في ظل حكومة ألبستها السلطة الجديدة لبوس «الإصلاح»، تشهد مؤسسات الدولة حالة من التفلّت والفوضى، ومحاولات بعض الجهات تكريس وجود جماعاتها داخل المؤسسات، ولو بشكل غير قانوني. فعلى سبيل المثال، وبعد بلوغه سنّ التقاعد، حظي مدير العناية الطبّية بالتكليف في وزارة الصحة الدكتور جوزيف حنا الحلو بعقد اتفاق رضائي يضمن بقاءه في الوزارة بصفة مستشار.

العقد أُبرم بعد بلبلة إثر تكليفه بدايةً بصفة مستشار لشؤون الصحة والاستشفاء والتنسيق مع المستشفيات كافة والاطّلاع على الحالات الاستشفائية، في تجاوز للتراتبيّة والأقدميّة، وهو ما دفع وزير الصحة ركان ناصر الدين إلى التراجع عن القرار وإلغائه. لكنّ التدخّلات السياسية، لا سيّما من رئيس الجمهورية جوزف عون والبطريرك الماروني بشارة الراعي، أعادت الحلو إلى الموقع بعقد رضائي، «من دون مقابل مالي»، لتفادي استفحال المشكلة.

لجنة اليانصيب وملف الكازينو

بعد نحو ثماني سنوات من التلكّؤ في تعيين اللجنة العليا لليانصيب الوطني، بحجّة التوازن الطائفي، صدر قرار عن مجلس الوزراء قضى بتعيين عضوين فيها، هما: جورج معراوي (المدير العام لوزارة المالية) وفاتن يونس (المدير العام للشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية).

تزامن التعيين مع فتح القضاء ملف تلزيم كازينو لبنان ألعاب الميسر عبر الإنترنت لشركة «OSS»، يحيل إلى الربط بينهما. إذ لماذا بات التعيين ممكناً وما سبب الاهتمام المفاجئ بتفعيل اللجنة؟ وهل التعيين خطوة تُعبِّر عن استعداد وزارة المالية واللجنة المعيّنة حديثاً لإعادة صلاحيات مديرية اليانصيب إليها، بعد منحها - خلافاً للقانون - إلى كازينو لبنان وشركة «Bet Arabia» وبعض الشركات المتعاقدة مع شركتَي الخليوي؟

ومعلوم أن المرسوم الرقم 9434 الصادر في 2012، يعطي صلاحية تنظيم جميع ألعاب الحظّ والمراهنات الناشئة أو التي ستنشأ إلى مديرية اليانصيب، باستثناء تلك العائدة حصراً إلى كازينو لبنان وسباق الخيل.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

يُبلغ إلى المُنفذ عليها هيلانه نقولا لادقاني مجهولة محل الإقامة عملاً بأحكام المادة /409/ أُصول مُحاكمات مدنية تُخطرك هذه الدائرة بأنه لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2025/79 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكِ من طالب التنفيذ مصطفى وجيه الذهبي وناتجاً عن طلب تنفيذ عقد تأمين تاريخ 1967/4/13 رقم محضر للعقد /1001/ رقم السجل العقاري /1260/ على الذات بإيداع قيمة التأمين البالغة /35136/ ليرة لبنانية عدا الفوائد لقاء رفع إشارة التأمين عن قسم 4 من العقار رقم /69/ المزرعة.

لذلك تُخطرك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي ومُرفقاته علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه على لوحة إعلانات هذه الدائرة ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة إجراءات التنفيذ أُصولاً حتى آخر الدرجات.

مأمور تنفيذ بيروت
زكية عيسى

إعلان

إنذار صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا

مُوجه إلى المُنفذ عليها جينا جاكلين اروبوروديغس المجهولة محل الإقامة.

تُنذركم هذه الدائرة سنداً للمادة /408/ و/409/ مُحاكمات مدنية بالحضور إليها لتسلم الإنذار التنفيذي في المُعاملة رقم 2025/397 المُتكونة بينك وبين وهبي كامل زعيتر بخلال /25/ يوماً من تاريخ النشر واتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا عُد قلمها مقاماً مُختاراً تتبلغون بواسطته كُل الأوراق المُوجهة إليكم في المُعاملة المذكورة.

مأمور تنفيذ بعبدا
أحمد أبو خشفة

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلب غسان علي زغير أحد ورثة المرحوم علي الحاج يوسف زغير سند ملكية بدل ضائع عن حصة المُورث في العقار /2389/ فالوغا.

للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
نايفة شبو

إعلان شطب

صادر عن السجل التجاري في بيروت

بمُوجب مُوافقة خطية من المُدير الوحيد تاريخ 2025/7/15 تقرر بتاريخ 2025/8/14 حلّ فرع الشركة الأجنبية المعروفة باسم شركة علامة صب واي البحرين لإدارة الأنظمة ذ.م.م. مُديرها جوزف ناجي ثابت وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم /1007887/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /1730694/.

فعلى كُل ذي مصلحة تقديم اعتراضه ومُلاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى بوجهها: ماري حبيب سلوم رحيم والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2025/209 تاريخ 2025/7/3 والمُقام من جوزف جورج الحلو والذي قضى باعتبار العقار /2813/ جزين غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المُختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى ضده: مصطفى عبد الرحمن حجازي والمجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/2462 المُقامة من مي حجازي ورفاقها بموضوع إزالة شيوع على العقار /975/ الدكرمان واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة.

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بعبدا

طلبت تالا سهيل حلاوي وكيلة فاطمة يوسف سنان سند ملكية بدل ضائع للقسم 32 من العقار /648/ حارة حريك.

للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري
نايفة شبو

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب جورج فؤاد لحود بصفته وكيل عن نور الدين عبدالله نور الدين يوسف (نور الدين عبدالله نور الدين نور الدين بعد التصحيح) (بحرينية) وفائقة محمد محمد رفيع بستكي (بحرينية) سند تمليك بدل ضائع باسم كل من فائقة محمد محمد رفيع بستكي (رقبة) (بحرينية) ونور الدين عبدالله نور الدين يوسف (نور الدين عبدالله نور الدين نور الدين بعد التصحيح) (استثمار) (بحريني) بالقسم 23 A من العقار /871/ منطقة عين المريسة العقارية.

للمُعترض 15 يوم للمُرجعة

أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

لأمانة السجل العقاري الكورة

طلب نعيم محمد نبهان الشركس بوكالته عن عبد العال وحسين ووليد وأولاد أحمد عجاج الأخيرين بوكالتهم عن أحمد مصطفى عجاج سند بدل ضائع للعقار /107/ رشعين.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلبت عبدالرزاق سعدالله البابي بوكالته عن محمد رياض توفيق سنكري بأصالته عن نفسه وبوكالته عن رجاء توفيق سنكري سند بدل ضائع للعقار /587/ عاصون.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب اكرم ناجي شلق بوكالته عن جاكلين ساسين خوري بوكالة الأخيرة عن هيثم مسعود يونس بصفته أحد ورثة مسعود ضوميط سركيس يونس بصفة هذا الأخير أحد ورثة ضوميط سركيس يونس سند بدل عن ضائع للعقار رقم /1848/ تنورين الفوقا.

للمُعترض خمسة عشر يوماً للمُراجعة.

أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب محمد بلال أحمد خيرالدين النبهاني وزينه أحمد خير الدين النبهاني بالأصالة عن نفسها وبوكالتها عن عمر أحمد خير الدين النبهاني سند بدل ضائع للعقار /1776/ مقسم 3 بساتين طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب إيلي وجيه مخايل بصفته أحد ورثة وجيه مخايل سند بدل ضائع للعقارات: /648/ و/767/ و/803/ و/837/ و/843/ و/924/ و/932/ بحويتا.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف

طلب حسين علي دياب بصفته الشخصية سند ملكية بدل عن ضائع عن حصته في القسم 8 من العقار /1155/ الناعمه.

للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

على الغلاف

المقاومة تسحب ذرائع اجتياح غزة
موافقة «حمساوية» على مقترح الهدنة

طلبت مصر من وفد «حماس» البقاء في القاهرة «بانتظار الردّ الإسرائيلي» (أ ف ب)

أعلنت حركة «حماس»، مساء أمس، موافقتها على المقترح الأخير لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك في بيان مقتضب، أكّدت فيه أنها، إلى جانب باقي الفصائل الفلسطينية، «أبلغت ردّها الإيجابي إلى الوسيطين المصري والقطري». وجاء هذا الإعلان الرسمي بعد تداول معلومات عن موافقة أوّلية من جانب الحركة على مقترح قدّمه الوسطاء، يتضمّن وقفاً مؤقّتاً لإطلاق النار وصفقة تبادل أسرى، إلى جانب ترتيبات إنسانية وسياسية. كما أتت الموافقة الفلسطينية في أعقاب اجتماع موسّع عُقد قبل يومين في القاهرة، وجمع قادة عدد من فصائل المقاومة، من بينها «حماس» وحركة «الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وشارك فيه «تيار دحلان» أيضاً، ومن الجانب المصري رئيس جهاز «المخابرات العامة»، حسن رشاد. وانضمّ، أمس، إلى تلك الاجتماعات، كل من رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن - الذي وصل إلى القاهرة في وقت سابق - والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ما رفع مستوى الضغوط للدفع بعجلة المفاوضات.

> هاجم بن غفير وسموتريتش مقترح الصفقة وحذّرا نتنياهو من قبوله

كذلك، انضمّ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى «حفلة» الضغط المتجدّد على المقاومة، بمهاجمته «حماس» ودعوته إلى «تدميرها» سريعاً، كشرط لعودة الأسرى. وذكّر ترامب بدوره السابق في إبرام صفقات مشابهة، محيلاً بكلامه هذا إلى التكتيك الذي اتّبعه في فتح باب الاتفاق أمام الحركة، في الوقت نفسه الذي يهدّدها فيه. وعلى مدى اليومين الماضيين، كثّف الوسطاء ضغوطهم على قيادة «حماس» وبقية الفصائل؛ ووفق مصادر قريبة من الوفود الموجودة في القاهرة، فقد تمّ إبلاغ الحركة بشكل مباشر بأنّ «التردّد لم يعد مقبولاً»، وأنّ المطلوب «ردّ سريع وواضح»، وهو ما أظهرت الحركة إيجابية حياله، مسلّمة ردّها خلال ساعات.

وتوضح مصادر مطّلعة على مسار المفاوضات ومسوّدة المقترح الجديد، أنّ العرض الذي وافقت عليه «حماس»، يشمل وقفاً لإطلاق النار لمدة 60 يوماً، وانسحاباً إسرائيلياً من أجزاء من غزة على مرحلتين (انسحاب حتى 1000 متر من الشمال والشرق)، وإطلاق سراح 10 أسرى إسرائيليين أحياء، و18 جثة، مقابل الإفراج عن 140 أسيراً فلسطينياً محكومين بالمؤبّد، و60 آخرين بأحكام تتجاوز 15 عاماً، إضافة إلى الإفراج عن جميع النساء والقاصرين من الأسرى الفلسطينيين، ودخول مساعدات إنسانية واسعة عبر «الأمم المتحدة» و«الهلال الأحمر». كما تضمّن المقترح بدء مفاوضات لإنهاء الحرب فور دخول الهدنة حيّز التنفيذ، وبحث إمكانية تشكيل «إدارة مؤقّتة» في غزة، في وقت طرحت فيه أطراف عربية ودولية إمكانية نشر «قوات دولية أو عربية»، وهي فكرة تواجه رفضاً قاطعاً من القاهرة.

وفي هذا السياق، كشف مصدر مصري مطّلع، لـ«الأخبار»، أنّ «القاهرة لا ترى في طروحات إرسال قوات أجنبية أو عربية إلى غزة سوى محاولة لفرض أمر واقع يمسّ نفوذها في الملف الفلسطيني»، مشيراً إلى أنّ «مصر، مدعومة من قطر، تضغط في اتجاه تشكيل لجنة «إسناد مجتمعي» بإشراف السلطة الفلسطينية، لتولّي إدارة القطاع بعد انتهاء الحرب».

وبحسب المصدر، فإنّ «رئيس وزراء السلطة، محمد مصطفى، سيعمل على إعلان تشكيل اللجنة المطلوبة خلال الأيام المقبلة، في استجابة للضغوط المصرية».

وعلى المقلب الإسرائيلي، نقلت «القناة 12» عن مصدر دبلوماسي قوله إنّ ردّ «حماس يتطابق بنسبة 98% مع مقترح ويتكوف، الذي وافقت عليه إسرائيل في وقت سابق». وأشارت مصادر سياسة وأمنيّة إسرائيلية، بدورها، إلى أنّه «لا توجد فجوات كبيرة بين المقترح الحالي وردّ حماس»، في حين ألمحت «القناة 13» إلى أنّ مصر طلبت من وفد الحركة البقاء في القاهرة «في انتظار ردّ الحكومة الإسرائيلية». كذلك، أوردت «القناة 12» أنّ وزير الشؤون الإستراتيجية في الحكومة الإسرائيلية، رون ديرمر، أجرى مشاورات مع المبعوث الأميركي، ستيف ويتكوف، والوسطاء القطريين، في شأن ردّ «حماس»، في حين أكّدت «هيئة البث الإسرائيلية» أنّ تل أبيب أبلغت بأنّ «حماس لا تنوي فرض شروط إضافية من شأنها تعطيل المسار التفاوضي».

إلا أنه ليس واضحاً بعد ما سيكون عليه موقف رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو؛ إذ نقلت «القناة 12» عن مصدر سياسي إسرائيلي إشارته إلى أنّ «حماس أبدت مرونة، وإن كان نتنياهو معنيّاً بصفقة جزئية فيمكن المضي فيها»، فيما شدّد مصدر أمني على «ضرورة استنفاد مسار المفاوضات بعد أن أبدت حماس مرونة». وكشفت «القناة 13»، بدورها، أنّ نتنياهو «سيناقش ردّ حماس رغم تصريحاته السابقة بأنه لن يناقش صفقة جزئية»، في حين نقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عن مصدر مطّلع تأكيده أنّ «محادثات الأيام الأخيرة في شأن التوصّل إلى صفقة جزئية جرت بموافقة نتنياهو»، ونقلت عن مقرّبين من الأخير قولهم «إنه لا يستبعد صفقة جزئية لكن بشروط».

لكن في المقابل، استنفرت على الفور جوقة «اليمين المتطرّف» في تل أبيب، وتقدّمها الوزيران بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير. وأعلن هذان رفضهما «صفقة جزئية»، وطالبا بـ«استمرار القتال حتى الحسم»، وعدم منح «حماس» فرصة إعادة ترتيب صفوفها. ووصف سموتريتش الصفقة المعروضة بأنها «تنازل عن نصف الأسرى»، وهدّد بإسقاط الحكومة إن مضى نتنياهو فيها. أمّا بن غفير، فاعتبر أي وقف للحرب «كارثة لأجيال»، وفرصة ضائعة لـ«فرض الاستسلام على حماس». أمّا «هيئة عائلات الأسرى» فطالبت نتنياهو بـ«بدء مفاوضات فورية ومتّصلة للإفراج عن جميع الأسرى»، محذّرة من تبديد فرصة جديدة قد تفضي إلى صفقة حقيقية. (الأخبار)

«مبتدئون من جديد»:
جيش العدوّ يستجدي الخدمة العسكرية!

يحيى دبوق

في خطوة استثنائية غير مسبوقة، لها دلالاتها المرتبطة بأزمة التجنيد في إسرائيل، أطلق جيش الاحتلال عملية سمّاها «مبتدئون من جديد»، تستهدف ما يصل إلى 15 ألفاً من المتخلّفين عن الخدمة الإلزامية، من جميع الشرائح الاجتماعية، ومعظمهم من غير «الحريديم». وليست هذه الخطوة مجرّد حملة تجنيد إضافية، بل هي عمليّاً إعلان حال طوارئ من داخل المؤسسة العسكرية، التي لا تخفي حقيقة معاناتها نقصاً حادّاً في الجنود، وتضخماً في المهامّ الموكلة إليها وتجاوز قدراتها.

ووفقاً لما أعلنه الجيش، فإن العفو عن التهرّب من الخدمة، مشروط بمهلة حُدّدت بأيام (حتى يوم الخميس المقبل)، تمثّل «الفرصة الأخيرة» للمتهرّبين. ويشير ما تقدّم إلى أن النقص في العديد ليس استشرافيّاً، بل ملموس، وهو يُلزم الجيش باتخاذ إجراءات سريعة لسدّ النقص غير الاعتيادي. ومع ترغيب المتهرّبين بالعفو، و«باستقبالهم بذراعين مفتوحتين، ومحو ملفاتهم الإجرامية بشكل كامل»، تشير مصادر في الجيش إلى أن مَن يتخلّف، ولا يسجّل نفسه خلال الأيام المقبلة، سيصار إلى اعتقاله، وتفعيل العقوبات المنصوص عليها في قانون التجنيد ضدّه. ويعني ذلك أن الترهيب يرافق الترغيب، بهدف واحد: الإسراع في ملء النقص في زمن الحرب، بعدما بات التهرّب ظاهرة فاقعة.

لكن، لماذا الآن تحديداً؟ لأن الحرب في غزة لا تجد نهاية لها. فمنذ السابع من أكتوبر 2023، يشنّ الجيش حرباً متواصلة على القطاع، فيما خاض مواجهة دامت أكثر من شهرين على الجبهة اللبنانية، ومن ثمّ مواجهة واسعة مع إيران، فضلاً عن استنفار وحداته ومقاتليه على الجبهة السورية ضمن عمليات دفاع وتوغّل دورية، وحفاظه على انتشار واسع على الحدود اللبنانية، خشية تصعيد لا يمكن استبعاده. وبنتيجة كل ذلك، بات الجيش الذي يعتمد على التجنيد الإلزامي والاحتياط، بعيش حالياً أصعب فتراته منذ إنشاء إسرائيل، والتي تجلّيها الحقائق التالية:

- آلاف القتلى والجرحى والمعوّقين؛
- مئات الآلاف من جنود الاحتياط، تمّ تجنيدهم لأكثر من 10 أشهر؛
- مؤسّسات مدنية وأهلية تتهاوى بسبب النقص في مشغّليها وعمالها وموظفيها؛
- ازدياد متواصل في عدد المتخلّفين عن الخدمة العسكرية، والذي تحوّل إلى ظاهرة، على الرغم من استمرار القتال على أكثر من جبهة؛
- تقدير الجيش أن عدد المتخلّفين سيصل إلى عشرات الآلاف خلال سنة ونصف سنة فقط، وهو رقم كارثي في دولة صغيرة نسبياً، تعتمد على جيش احتياطي كبير جدّاً، وليس نظاميّاً.

وبحسب تقديرات الجيش، فإن أرقام المتهرّبين من الخدمة تهدّد قدرة إسرائيل على الصمود في حرب متعدّدة الجبهات، خصوصاً أن التهرّب من التجنيد أو رفضه، تحوّل من «استثناء» إلى ظاهرة اجتماعية متغلغلة جداً لدى ما يقرب من خُمس الإسرائيليين، وهو عدد كبير جداً. أيضاً، لم يَعُد التهرّب «عيباً» أو فعلاً شائناً يُعمل على إخفائه، بل بات علنيّاً، وتُساق له مبرّراته الدينية والعقائدية، والتي تنعكس في تظاهرات ضخمة وحرق أوراق الاستدعاء إلى الخدمة الإلزامية، وشعارات من مثل «نموت ولا ننجنّد».

مع ذلك، وهنا المفارقة، فإن الجيش لا يستهدف من هذا الإجراء، «الحريديم»، بل الفئة التي تلتزم عادةً بالخدمة الإلزامية ولا تتهرّب منها، ما يعني أن ظاهرة الرفض تنامت وتوسّعت لتتجاوز «الحريديم»، الرافضين تقليديّاً للتجنيد. وتُظهر معطيات الجيش، أن العملية الجديدة تشمل

> إسرائيل باتت تقترب من فكرة دولة بيجوش متعدّدة، وفقاً للشرائح الاجتماعية فيها

«شباناً وشابات من الطبقات المتوسطة والفقيرة، ممّن يتخلّفون عن الخدمة في زمن الحرب»، في حين كشفت مصادر في المؤسسة العسكرية عن خطة تجنيد تستهدف «الشباب اليهودي في الشتات»، خصوصاً في الولايات المتحدة وفرنسا، ممن تُراوح أعمارهم بين 18 و25 عاماً، بهدف حثّهم على القدوم إلى إسرائيل والانضمام إلى الجيش. وتشير التقديرات الأولية إلى أن القابلية التجنيدية في الشتات تصل إلى أكثر من 10 آلاف شاب سنويّاً، وهو رقم يفوق ما يُمكن تجنيدُه من المتخلّفين داخل إسرائيل. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة «إبداعية» وتبحث عن حلول «خلّاقة»، فإنها تُظهر عجز الجيش عن إصلاح الخلل داخليّاً، إلى درجة أنه بدأ التفكير في حلول خارج الحدود، وهو ما يثير شكوكاً في مستقبل «دولة» باتت تعتمد على متطوّعين أيديولوجيين من الخارج، بينما يتهرّب «مواطنوها» من الخدمة. في الوقت نفسه، جدّد الجيش عروضه لـ«الحريديم»، لدفعهم إلى الالتحاق بالخدمة ضمن ظروف خاصة بهم: وحدات منفصلة غير متداخلة مع تلك العسكرية الاعتيادية، وطعام حلال وفقاً للشريعة اليهودية، وبيئة خالية من «الثقافات المارقة غير المتديّنة»، وكذلك لباس خاص لا يخالف الشريعة، وغيرها الكثير؛ ما يعني أن إسرائيل باتت تقترب من فكرة دولة بجيوش متعدّدة، وفقاً للشرائح الاجتماعية فيها، وأن الجيش بات هو الذي يتكيّف مع أهواء رافضي الخدمة.

والأهمّ، أن الخطوة المُشار إليها، بتشعّباتها، تُعدّ إعلان حال طوارئ من داخل الجيش، يمكن ربطه خصوصاً بالقرارات المتصلة بالحرب، وتحديداً قرار احتلال مدينة غزة الذي رفضه الجيش ابتداءً، وإنْ رضخ لإرادة المؤسسة السياسية لاحقاً. بتعبير آخر، يطلق الجيش «نداء استغاثة» إلى السياسيين، ضمن إجراءات أخرى يعمد إليها للتأثير في القرارات المطلوب منه تنفيذها، والتي يراها مبنيّة على أجندات أيديولوجية ومصالح شخصية.

من «هزاتي» إلى غزّة: المدينة تلفظ غزاتها

غزة - **يوسف فارس**

تتجاوز حسابات الغزيين إزاء التهديدات الإسرائيلية باحتلال مدينة غزة، ما تعنيه عملية كهذه من دمار مادي وخراب عمراني خبروهما جيداً في كل منطقة دخلت إليها دبابات العدو. فالمدينة في وعيهم الجمعي، أكبر من العمران، فهي ما تبقّى من إرث حضاري يربط الأهالي بالمكان، وهي إرث تاريخي ضاربة جذوره في أعماق التاريخ الإنساني. «هزّاتي» أو «غادر» وفق ما سماها الغزاة المتعاقبون منذ أسّسها الكنعانيون في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، بقيت حتى اليوم حيّة وشاهدة على انكسار الغزاة ورحيل صورهم المتتابعة: الفراعنة، والرومان، والبيزنطيين، والأشوريين، والعثمانيين، والإنكليز، وكل العابرين في تاريخ المدينة، الذين تركوا إرثاً حضارياً وتاريخياً، وتركوا توقيعاً على جدار الزمن، أثبت شيئاً واحداً، أن غزة تبقى لأهلها مهما عصفت بها الخطوب وحاصرتها الكوارث.

تتربّع المدينة على مساحة 56 كيلومتراً مربعاً، ووصل تعداد سكانها قبل الإبادة الجماعية إلى 677 ألف نسمة، وتتألف من عدة أحياء تاريخية وحديثة، هي الدرج، والزيتون، والتفاح، والشجاعية، والصبرة، والرمال، وتل الهوا، والنصر، والشيخ رضوان، والشيخ عجلين، وإلى الغرب منها مخيم الشاطئ للاجئين. وخلال حرب الإبادة المستمرة منذ 22 شهراً، توغّلت الدبابات الإسرائيلية لأول مرة في مدينة غزة، في حي الرمال، في مطلع تشرين الثاني 2023، إذ حاصرت الآليات مستشفى «الشفاء» وهدمت مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني ووصلت إلى حي الدرج في ساحة غزة، ثم تعرّضت المدينة في شهر آذار 2024 لعملية برية مفاجئة حاصر فيها جيش الاحتلال مستشفى «الشفاء» لمدة 18 يوماً، وارتكب مجازر بشعة بحق النازحين فيها.

ومنذ بداية الحرب، توغّلت الدبابات الإسرائيلية في أحياء المدينة كافة، فيما سجّلت الأحياء الشرقية، وتحديداً الشجاعية، والزيتون، والتفاح، رقماً قياسياً في عدد العمليات البرية التي تعرّضت لها غزة؛ إذ اقتحم جيش العدو حي الزيتون 7 مرات، وحي الشجاعية 4 مرات، وحي التفاح 3 مرات، لتنتهي عملية «مركبات جدعون» الأخيرة بتدمير كلي للأحياء الثلاثة وتشريد نحو 400 ألف من سكانها، رفضوا إخلاء المدينة إلى جنوب القطاع.

وتتركّز في الأحياء الغربية للمدينة، وتحديداً الرمال، والدرج، والشيخ رضوان، ومخيم الشاطئ، أكبر نسبة من النازحين؛ إذ تقدّر الإحصائيات وجود نحو مليون نازح في غزة، يهدّد جيش الاحتلال بإخلائهم إلى الجنوب في حال بدأت عملية احتلال المدينة والسيطرة عليها. ولسكان غزة ذكريات صعبة مع النزوح، وهم الذين خبروا تجربة التهجير التي استمرت منذ بداية الحرب وحتى هدنة 19 كانون الثاني 2025. ولذا، يتكرّر على الستهم وصف النزوح بأنه «خروج للروح من الجسد»، وفق ما قاله الحاج محمد عطا، مضيفاً أن «المشكلة ليست فقط في معاناة النزوح وعذابه، بل في أننا نشعر بأننا سنودع مدينة غزة إلى الأبد. هذا العدو يدمّر كل مكان يصل إليه، وقد جرّبناه في الزيتون، والشجاعية، والتفاح، وجباليا البلد، ومخيم جباليا، وبيت لاهيا، وبيت حانون، ورفح، وخانيونس. فقدنا ثلثي قطاع غزة، ونخشى أن نفقد المدينة. غزة هي تاريخنا وهويتنا وحضارتنا. والله نخاف عليها أكثر مما نخاف على أولادنا وأحفادنا».

> أهل مدينة غزة يعتبرون نزوحهم عنها «خروجاً للروح من الجسد»

وفي مواقع التواصل الاجتماعي، انطلقت دعوات إلى وقف الحرب وحماية المدينة من الدمار والنزوح مجدّداً. وكتب الصحافي خالد طعيمة على صفحته في «فيسبوك»: «اتركوا وداعاتكم قبل أن تودّعكم الحياة. ودّعوا غزة كما لو كانت آخر مرة ترونها. وانثروا أرواحكم في كل زقاق لتبقى المدينة شاهدة عليكم. ودّعوا مدينتكم بلغاتكم ولهجاتكم وأحلامكم الصغيرة، وتشبّثوا بالحياة حتى آخر نسمة من صدوركم. غنّوا أغنياتكم، ورفعوا أصواتكم حتى يسمع الركام صداه، وحتى تشهد الجدران المهدّمة أن أصحابها لم يصمتوا. ودّعوا هذا العالم الذي ارتضى الظلم، بالصمت، وادرحوا في وجه المحتل أنكم ما زلتم تحبون الحياة، وإذا حان الأجل فنحن أهلها».

سكان من مدينة غزة يعلون إلى مخيم النصيرات مع استمرار تحضيرات الاحتلال لاجتياح المدينة (أ ف ب)

إعادة تموضع أميركية في العراق: واشنطن تتحضّر للجولة المقبلة

بغداد - **فقار قاضل**

تشهد الساحة العراقية توتراً متصاعداً مع إعلان «التحالف الدولي» انسحابًا تدريجيًا من مواقع حساسة، بينها قاعدة «عين الأسد» غربي البلاد ومطار بغداد وقيادة العمليات المشتركة، على أن يكتمل الانسحاب بحلول أيلول المقبل، وفق الاتفاق المبرم بين بغداد وواشنطن. غير أن إعادة التموضع تلك، بحسب مصادر أمنية، «لا تخرج عن سياق حسابات الحرب المحتملة بين إيران وإسرائيل، والخشية من أن تتحوّل المنشآت الأميركية في العراق إلى أهداف مباشرة لفصائل المقاومة، ردّاً على أي ضربات إسرائيلية ضد طهران أو حلفائها». وفي هذا الإطار، يوضح مصدر حكومي عراقي رفيع، في حديث إلى «الأخبار»، أن «جدول الانسحاب لم يتغيّر رسمياً، لكن التحرّكات اللوجستية الأخيرة ونقل أجهزة دفاعية ورادارات حساسة من عين الأسد إلى مواقع بديلة، تؤشر إلى مخاوف أمنية جدّية من استهدافات محتملة». ويضيف المصدر أن «الأميركيين أعادوا توزيع قواتهم لتخفيف الخسائر إذا وقع تصعيد واسع، فيما يواصل المدرّبون العسكريون عملهم ضمن برامج متّفق عليها».

وكان قد أكد مستشار رئيس الوزراء، حسين علاوي، أن وجود بعثة «التحالف الدولي» في بغداد وقاعدة «عين الأسد» سينتهي بحلول أيلول المقبل، في إطار اتفاق بين العراق ودول «التحالف» على إنهاء المهمات القتالية للأخير بشكل تدريجي، بين عامي 2025 و2026. كما أكد علاوي، في تصريح إلى الوكالة الرسمية، أن «الحكومة ملتزمة بتنفيذ منهجها عبر بناء قدرات القوات المسلحة، وتحويل العلاقة مع دول التحالف من إطار عسكري إلى علاقات دفاعية ثنائية مستقرة، تنظّمها المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية»، مشيراً إلى أن «الاتفاق جرى التوصل إليه عبر اللجنة العسكرية العليا، التي ناقشت مستقبل مهمة التحالف»، مبيناً أن «المرحلة المقبلة ستركّز على التعاون في مجالات المشورة وبناء القدرات والتدريب».

وتعليقًا على ذلك، يرى الباحث السياسي والأكاديمي، علاء الحسيني، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المعادلة العراقية تبدو معقّدة أكثر من أيّ وقت مضى، فالعراق محكوم بضغوط متقابلة؛ من جهة مطالب واشنطن بالحدّ من نفوذ الفصائل المسلحة، ومن جهة أخرى سياق داخلي يتّجه نحو تعزيز دور الحشد الشعبي عبر قانون جديد يستعدّ نواب كتل شيعية للتصويت عليه، حتى أنهم يتهيأون للظهور بزي الحشد داخل البرلمان، في رسالة سياسية ضاغطة على الأميركيين». ويعتقد الخبير الأمني، ياسين صباح، من جهته، أن «المؤشرات الإقليمية لا تبعث على الاطمئنان، إسرائيل لم تحقّق أهدافها في الجولة الأخيرة مع إيران، والأخيرة كثّفت خلال الأشهر الماضية تجاربها الدفاعية والهجومية، وأعادت تفعيل أذرعها الإقليمية. أي مواجهة مقبلة ستنعكس مباشرة على الساحة العراقية، سواء عبر استهداف قواعد أميركية أو عبر تصعيد داخلي للفصائل». وفي خضم ذلك، لم يجد وزير الخارجية، فؤاد حسين، بدّاً من إعلان التمسك بخيار الحوار، والتشديد على أن «نزع سلاح الفصائل بالقوة سيقود إلى اقتتال داخلي»، مشيراً في الوقت نفسه إلى «ضغوط أميركية متزايدة» رفضاً لقانون «الحشد الشعبي» الجديد، وتحفّظات سياسية داخلية خشية ما يسمّى ترسيخ النفوذ الإيراني داخل مؤسسات الدولة. وبين الانسحابات الأميركية وحسابات الحرب المحتملة، يقف العراق أمام تحدٍّ مزدوج: حماية أمنه الداخلي من الانفجار، وإبعاد أراضيه عن أن تكون ساحة مواجهة كبرى بين طهران وتل أبيب. غير أن المؤشرات الراهنة، من تحرّكات الفصائل إلى النقاشات البرلمانية، تُظهر أن بغداد قد تجد نفسها مرغمة على السير فوق حافة صراع لا تريد أن تكون جزءاً منه.

وفي هذا الإطار، يرى الباحث في الشؤون الإستراتيجية، لبيد الشمري، أن «انسحاب قوات التحالف الدولي، وعلى رأسها القوات الأميركية، يفتح الباب أمام مرحلة معقّدة في العراق والمنطقة؛ فغياب الوجود الأميركي المباشر قد يعزّز نفوذ إيران وحلفائها، ولكنه في الوقت نفسه قد يرفع منسوب الضغوط الإقليمية والدولية على بغداد، خصوصاً في ملف السلاح خارج سلطة الدولة». ويعتقد الشمري، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «واشنطن قد لا تنسحب من العراق بالمعنى الكامل، بل ستعمل على إعادة تموضع قواتها، مع استخدام أدوات الضغط السياسية والاقتصادية وربما العسكرية ضد أطراف مرتبطة بطهران، خاصة بعد توقيع الاتفاقية الأمنية الأخيرة بين بغداد وطهران، والتي اعتُبرت في واشنطن خطوة لتعزيز النفوذ الإيراني».

سوريا

مخاوف كردية من هجوم تركي
أنقرة لا تريد التسوية

تكثر الكتابات التي تطرح علامات استفهام حول المسار لحلّ المسألة الكردية في تركيا (أ ف ب)

محمد نور الدين

يبدو الأكراد في شمال شرق سوريا، كما لو أنهم في مأمن، مقارنة ببقيّة الأقاليم السورية؛ فهم لم يتعرّضوا بعد لمجازر وانتهاكات واسعة ممنهجة، على غرار ما حصل في مناطق العلويين والدروز، وتفجير الكنيسة في دمشق وتهجير المسيحيين. لكنّ ذلك، كما يعتقدون، ما كان ممكناً لولا قرارهم الاحتفاظ بسلاحهم؛ وقد جاءت أحداث الساحل والسويداء، لتمنحهم مبرّراً قوياً لعدم الاندماج في الجيش الناشئ، علماً أنهم كانوا اقترحوا أن تكون القوات الحكومية، فإنهم بدأوا يعدّون لاحتمال مبادرة الجيش التركي إلى استخدام القوّة ضدهم، عبر غزو مناطقهم في سوريا، في حال رفضهم تسليم سلاحهم للسلطة المركزية.

والواقع أنه منذ توقيع اتفاق العاشر من آذار بين الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع والقائد العام لـ«قسد» مظلوم عبدي، تتكرّر في تصريحات المسؤولين الأتراك عبارات التهديد، وآخرها ما قاله وزير الخارجية، حاقان فيدان، من أنّ «صبر بلاده قد نفد»، وأنها «لن تقف متفرّجة في حال لم ينفّذ الأكراد اتفاق العاشر من آذار». ومن هنا، تكثر في الأوساط الكردية المواقف والتصريحات والكتابات التي تسلّط الضوء على الموقف التركي «العدائي» من الأكراد، وتطرح علامات استفهام حول المسار الحالي لحلّ المسألة الكردية في تركيا كما في سوريا. وفي مقدمة هذه الشكوك، النظر إلى توقيع اتفاق الدعم العسكري التركي للسلطة الانتقالية السورية، على أنه موجّه بشكل رئيس ضدّ القوات الكردية في شرق الفرات.

ووفقاً لصحيفة «يني أوزغور بوليتيكا» الكردية، فإنّ «سياسات رجب طيب إردوغان في سوريا، تحاكي سياسات بنيامين نتنياهو في ممارسة الهيمنة الاستعمارية بالقوّة». وما يشجّعه على ذلك، «تأييد العالم الإمبريالي والأنظمة الملكية العربية له». مع ذلك، تضيف الصحيفة، فإنّ «شنّ حرب على قوات سوريا الديموقراطية، لن يكون مؤاتياً لإردوغان. فالتأييد له بعد إسقاط نظام الأسد تراجع بسبب سياسات القتل للأقليات، كما أنّ معارضة الدول العربية ستكون أيضاً عقبة أمام شنّه حرباً جوّية ضدّ الأكراد. فأيّ محاولة من هذا القبيل ستعني قطع مصادر التمويل العربية عن تركيا، كما سترى الدول العربية في توسّع إردوغان سلباً لحدائقها في سوريا. وسيخلق أيّ عدوان تركي على الأكراد، ردّ فعل متجدّداً من الشعب السوري على مثل هذه الحرب». وتقول الصحيفة إنّ خطّة إردوغان هي «خلق جوّ حرب ونشر تشكيلات قتالية لعصابات الجولاني والجيش الوطني السوري (الحر سابقاً) قرب مناطق وحدات الدفاع الكردية، والخرق المتواصل لوقف النار وشنّ غارات جوية جزئية». والهدف من كل ذلك، الضغط على «قسد» لإخضاعها، و«إذا فشلوا «قسد» جزءاً من هذا الأخير، على أن يقتصر وجودها، بصفتها لواء مستقلاً نسبياً عن الإدارة المركزية، على مناطق شرق الفرات. غير أنّ أكراد سوريا، ورغم أنهم لا يخشون هجمات

> «تريد تركيا بعد ما حلّ بالعلويين والدروز، أن يعلن الأكراد استسلامهم»

في ذلك، فالمبادرة إلى شنّ حرب لاحتلال المناطق الكردية»، وهو ما عناه فيدان بقوله: «لقد نفد صبرنا وسنبدأ حربنا». وتنتهي الصحيفة إلى القول إنّ «تركيا هي التي سهّلت عقد اجتماعات باكو بين الجولاني وإسرائيل، فضلاً عن كونها جزءاً رئيساً من المؤامرة. وسوريا ليست سوى مرآة لعداء إردوغان للأكراد».

وفي مقالة في الصحيفة نفسها، يقول الكاتب زكي عقل إنّ ممارسات تركيا لا تنسجم مع ادّعائها السعي وراء الأخوّة التركية - الكردية في الداخل التركي، والأخوّة العربية - الكردية في الداخل السوري. ويتابع: «تركيا تسعى إلى منع الفرصة التاريخية التي سنحت للشعب السوري للانتقال إلى نظام جديد ديموقراطي. وفي المقابل، تلقي بكل دعمها لهيئة تحرير الشام التي ليست سوى نسخة أخرى من تنظيم القاعدة وتسعى إلى نظام ديكتاتوري قائم على تفسير ديني صارم مستند إلى طائفة واحدة». وبحسب الكاتب، فإنّ «كل ما تفعله هيئة تحرير الشام هو من توصيات وصنع تركيا؛ حتى مجلس الأمن القومي التركي أوصى بوجود حكومة مركزية أحادية في دمشق». ويرى أنّ «محاولات إحياء الاتفاق مع دمشق، بوساطة توم برّاك، لم تنجح»، وأنّ أنقرة «عرقلت اجتماع باريس، واستدعت وزيرَي خارجية سوريا ودفاعها وأجبرتهما على توقيع اتفاق عسكري لاستخدام بلادهما كساحة خلفية لنشاطاتها». ومن وجهة نظر عقل، تريد تركيا بعد ما حلّ بالعلويين والدروز، أن يعلن الأكراد استسلامهم. ويتساءل: «هل هذه أخوّة تركية - كردية؟ إنّ ما يقال وما يحدث على الأرض لا يتوافق مع الأخوّة، بل هو استمرار للعداء التقليدي ضدّ الأكراد».

مقالة

درس السويداء: إسرائيل تحتمي ولا تحمي

حسين إبراهيم

رفّع العلم الإسرائيلي خلال تظاهرات السويداء الأخيرة، وحده، يمثّل رمزاً لمآزق الخيارات لدى الجماعات الطائفية والمذهبية والعرقية في هذه المنطقة، والتي يجري العمل أميركياً وإسرائيلياً على وضع بعضها في مواجهة بعضها الآخر، بحيث يستحيل، مع الوقت، التعايش في ما بينها.

على أن الحماية الإسرائيلية المُفترضة للسويداء، ليست حماية من الناحية الفعلية، بل هي مشروع مشكلة مديدة لتلك المحافظة مع الجوار القبلي، ومع المكوّن الأكبر في سوريا، أي المكوّن السني، من الصعب تصوّر نهاية لها، وتبدو مرشّحة لمناوشات وعمليات انتقام متبادلة وحصار.

والانفصال عن سوريا والانضمام إلى كيان العدو ليسا بالسهولة التي يتصوّرها البعض في السويداء. فالحروب الطويلة والقاسية التي يشهدها الشرق الأوسط منذ عقود لم تنجح في تحريك الحدود قيد أنملة منذ معاهدة «سايكس - بيكو» من الناحية القانونية، إذا استثنينا قرار مجلس الأمن 181 حول تقسيم فلسطين عام 1947. وكلّ تجاوز لتلك الحدود، ما زال في نظر القانون الدولي، أمراً واقعاً غير قانوني، بما في ذلك اعتراف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في ولايته الأولى، بضم إسرائيل للجولان السوري المحتل. وإذا نجحت إسرائيل في جعل السويداء امتداداً أمنياً لها، فإن النتيجة بالنسبة إلى سكان المحافظة ستكون عكسية، أي إنهم هم من سيكونون، بلحمهم، حماة إسرائيل، وليس العكس.

وفي المقابل، لا يمكن لمن نفّذوا المجازر في السويداء، أيضاً، إلا أن يكونوا بمثابة راقص «التانغو» الآخر، الذي لم يكن في دونه. والنتيجة هنا واحدة، وهي نشوء مآزق خيارات، وضع الجماعة الدرزية في سوريا أمام خيارين صعبين إلى حدّ الاستحالة. والحالة هذه، وإن كانت الأوضح والأكثر قابلية للاستثمار الأميركي والإسرائيلي والإقليمي، إلا أنها لن تكون الوحيدة. وإذا كان يصعب حالياً تخيّل سيناريو مماثل لمنطقة الساحل السوري، فإن الشمال الشرقي هو الأقرب إلى تكرار نموذج السويداء، وإن بحماية متعدّدة الجوانب، أميركية وفرنسية وإسرائيلية واحتضان كردي عراقي. لكنّ الخيارات شبه المستحيلة تنطبق هنا أيضاً، بسبب حساسية تركيا المفرطة إزاء المسألة الكردية، ما يرشّح تلك المنطقة، هي الأخرى، لاحتراب لا نهاية له. خطورة ما يجري في السويداء، تنبع من كونه أول حالة اختراق إسرائيلي معلنة على مستوى الجماعات في العالم العربي، بعدما كان الاختراق الإسرائيلي في الماضي يقتصر على أنظمة الحكم، وكان التطبيع الشعبي، وما زال، يبدو مستعصياً. وحتى الحالة الكردية العراقية التي شهدت في مراحل ماضية، على استحياء، رفعاً للعلم الإسرائيلي، ظلّت معزولة. وبقي الاختراق الإسرائيلي فيها محدوداً، وذلك بفعل صيغة الحكم وجودياً للجماعة الكردية.

ومع ذلك، يظلّ الاختراق الجديد محدوداً،

> إسرائيل تسعى لجعل التعايش بين الجماعات في المنطقة مستحيلاً مقابل استحالة تطبيع وجودها

لكونه لا يشمل جماعة رئيسية من تلك التي خاضت الحروب مع إسرائيل طوال العقود الماضية، سواء التقليدية عبر الجيوش العربية، أو حروب المقاومة، وإن كان الدروز، ولا سيما في الجولان المحتل، مثّلوا جزءاً من حالة الاعتراض على الاحتلال من خلال رفض الجنسية الإسرائيلية - هذا يعود في الأساس إلى الفصل بينهم كجماعة نصفها تحت الاحتلال ونصفها خارجه، مثّل التواصل في ما بينهما عبر مكبّرات الصوت رمزاً للرفض المشار إليه -.

ما يجري في السويداء، يقدّم نموذجاً من الاستراتيجية الأميركية والإسرائيلية، يراد تعميمه قدر الإمكان على دول هذه المنطقة، ولا سيما تلك المحيطة بإسرائيل التي تسعى لتقديم نفسها بوصفها «الضامن» لأمن الجماعات المُستهدفة، في حين أن الهدف الحقيقي هو الاحتماء، بهذه الجماعات، من المقاومة التي يحاول العدو استئصال كل أشكالها.

لكنّ إسرائيل تعرف أن هذه المهمة ليست سهلة، على الرغم من كل الإنجازات التي بدا أنها حقّقتها بدعم من الولايات المتحدة خلال السنتين الماضيتين. إذ إن تلك الإنجازات اقتصرت حتى الآن على توجيه ضربات قاسية إلى المقاومة. إلا أنها لم تتحوّل إلى مكاسب سياسية ثابتة تمثّل تقدّماً نحو تحقيق الهدف المُعلن للحكومة الإسرائيلية الحالية، وهو تحقيق السلام من خلال القوة، أي فرض قبول إسرائيل في المنطقة بالقوة العسكرية.

كلّ ما تستطيع إسرائيل وأميركا فعله هنا، وبدو أنهما على طريق تحقيق النجاح فيه، هو تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة يستحيل التعايش السلمي بين الجماعات المكوّنة لها، مقابل استحالة أن تصبح دولة العدو طبيعية فيها.

فصل جديد من محرقة الغابات
السوريون يحصون خسائرهم

رنا محمد

«لم يبقَ عرق أخضر... الغابات باشجارها الحرجية والمثمرة تحوّلت إلى رماد»؛ بهذه الكلمات الموجعة، وبصوت تخنقه الرغبة في البكاء، يروي سامر، الأربعيني المتحدّر من إحدى قرى الساحل، ما حلّ بقريته. يقول الرجل، في حديثه إلى «الأخبار»: «مع احتراق هذه الجبال الخضر، التي تشكّل رئة سوريا، احترقت أرواحنا. الأمر يشبه أن تُستأصل رئتك ثم يُقال لك: تنعّم بالحياة. كيف يمكن العيش بلا غابات ولا حقول، وهي كانت مصدر رزق لعائلات كثيرة، خصوصاً بعد فصل آلاف الموظفين المدنيين والعسكريين؟».

وفي عين الورد - وهي القرية التي تقطنها زيزفون علي التي رفضت ترك منزلها وتحوّلت إلى «ترند» على شبكات التواصل الاجتماعي -، اضطرّت أم محمد إلى مغادرة منزلها المتواضع، وترك ذكرياتها لتحترق معه. تشير المرأة إلى تعرّض عائلتها لخسائر مادية فادحة، على غرار الكثير من الأهالي، لكن تبقى «خسائرها النفسية والروحية أشدّ وطأة»، ولا سيما أنها أُجبرت على النزوح إلى مكان آخر إلى حين ترميم الأضرار. أما روعة، وهي أمّ لأربعة أطفال، فتصف بلوعة اللحظات المخيفة التي عاشتها حين وصلت النيران إلى بيوت القرية، بينما كانت وحيدةً مع أطفالها بحكم أن زوجها يعمل في مدينة دمشق، إذ بسبب الدخان الكثيف، كادت الأم تخسر أطفالها الذين تعرّضوا لحالة اختناق شديد مع التهاب رئوي. تقول المرأة: «أنا أيضاً عانيت الأعراض نفسها، لكنّ غريزة الأمومة دفعتني إلى إنقاذهم أولاً قبل التفكير بنفسي. ولولا لطف الله وإسعافاتهم الإسعافات الأولية، لكان وضعهم الصحي صعباً».

كارثة كبرى

تكشف التقديرات الأولية عن احتراق نحو 60 كيلومتراً مربّعاً - خلال الأيام الأخيرة - من الغابات والأراضي الزراعية الممتدة من جبال الساحل مروراً بمنطقتي مصياف والقدموس وصولاً إلى سهل الغاب في ريف حماة، في كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية غير مسبوقة في تاريخ سوريا.

ولا تقتصر الكارثة على المناطق التي كانت عرضة للاحتراق فحسب، إنّما تهدد البلاد كلها بزيادة وتيرة التغيّر المناخي والجفاف، الذي يضرب بقوة هذا العام. وفي هذا الإطار، تشير المصادر الأهلية إلى أن الخسائر الاقتصادية جراء الحرائق تبدو هائلة وطويلة الأمد، إثر فقدان مئات الأشجار المثمرة والنباتات العطرية والطبية التي شكّلت لعقود مصدر عيش للأهالي، فضلاً عن الغابات الحرجية والمحميات الطبيعية. فمثلاً، إحدى غابات الصنوبر التي زرعتها الدولة قبل نصف قرن احترقت بالكامل، فيما لا يزال مصير المحميات مجهولاً حتى اللحظة.

من جهته، أعلن وزير الطوارئ وإدارة الكوارث، رائد الصالح، أمس، السيطرة الكاملة على الحرائق، مؤكداً استمرار «المراقبة» للمناطق المتضرّرة لـ«ضمان عدم تجدّد النيران» التي طاولت، بحسبه، «40 كيلومتراً مربعاً من جورين شمالاً إلى بيت ياشوط جنوباً». وقال وزير الإدارة المحلية والبيئة، محمد عنجراني، بدوره، إن خسارة سوريا جرّاء الحرائق تُقدّر بحوالي 20,4% من الغطاء النباتي منذ عام 2012، ما زاد من حدة التغير المناخي»، مضيفاً أن «الحرائق أضرّت بعشرات القرى والأهالي وهدّدت التنوع الحيوي وأطلقت مئات الآف الأطنان من الكربون».

ويتعاظم الضرر مع إضافة الخسارة التي لحقت بالثروة الحيوانية والبرية، وصولاً إلى الحشرات الضرورية للتوازن البيئي، ما يضع البلاد أمام اختلال بيئي يصعب تداركه على المدى المنظور، وفقاً للباحث التنموي أكرم عفيف، الذي يطالب بإعلان منطقة الغاب والجبال المحيطة بها منطقة منكوبة. ويلفت عفيف، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «الجفاف ترك آثاره السلبية على هذه المنطقة التي تُعدّ من أغنى المناطق زراعياً، ثم ضاعفت الحرائق من خسائرها، وخاصة أن الأهالي كانوا يعتمدون على خيرات الغابات في معيشتهم، إضافة إلى التسبب في خسارة المشاريع الأسرية الصغيرة الزراعية والحيوانية».

> «آثار اشتعال الحرائق في أكثر من موقع في توقيت واحد، تساؤلات حول إمكان وجود أيدٍ خفية وراء إشعالها

يتعاظم الضرر مع إضافة الخسارة التي لحقت بالثروة الحيوانية (أ ف ب)

ويضيف عفيف أن الضرر الأكبر يتمثّل بـ«الكارثة البيئية والاقتصادية، وخاصة أن المساحات المتضررة تمتد على مساحات شاسعة، ولا تزال الحرائق مشتعلة في بعض المناطق، وهذا يعمّق الخسائر ويسبب اختلالاً في التوازن البيئي والمناخي». ولا ينفي أن تكون هذه الحرائق مفتعلة، لافتاً إلى أنه «لو تدخّل الطيران في التوقيت الصحيح لكانت الأضرار محدودة»، مشيداً بمبادرات المجتمع المحلي، التي يصفها بأنها «تبرد القلب»، نظراً إلى أنها «ساهمت بالتعاون مع الجهات المعنية لاحقاً في إطفاء الحرائق وتطويقها».

فزعات الأهالي

في مقابل هذا المشهد الكارثي، شكّلت «فزعات» المجتمع المحلي في الساحل ومصياف ومناطق الغاب نقطة تحوّل في مسار إخماد الحرائق؛ إذ تكاتف شباب المنطقة ورجالها ونساؤها للمشاركة في مهمّة إخماد الحرائق، التي تمثّل في جوهرها صراع الوجود والبقاء، وتُظهر قدرة السوريين على التأثير والتعاون في مواجهة الأخطار، بحسب ما يشير إليه أحد سكان منطقة الساحل. ويضيف أن «العديد من الأهالي قدّموا مبادرات كل حسب إمكاناته؛ فمثلاً بادر البعض إلى تقديم وجبات الطعام، والبعض الآخر أمّن المحروقات لنقل الشباب والمعدات اللازمة».

ومن بين المتطوعين الذين أطلقوا مبادرة غايتها التخفيف من حدة الحرائق ودعم النساء والشباب والرجال، الذين هبّوا لإنقاذ غاباتهم، تواصلت «الأخبار» مع فريق «حملة عار» التطوّعي في بيت ياشوط، الذي ضمّ أكثر من 300 متطوّع بين شباب وفتيات، مع فريق إمداد متكامل من داخل المجموعة، شمل مناطق الساحل والغاب. وبحسب أحد أعضاء الفريق، الذي فضّل عدم ذكره اسمه باعتبار أن «العمل كان جماعياً ولا يجوز إبراز اسم شخص دون غيره»، فإن «الشباب المتطوعين لم يكتفوا بتقديم الدعم اللوجستي والغذائي، بل انخرطوا بشكل مباشر مع الأهالي، حيث كان الحضور الشبابي والنسائي فاعلاً وأساسياً في مواجهة هذه الكارثة، كما أمّنوا صهاريج مياه من القرى المجاورة لإطفاء الحرائق».

استغراب وتساؤلات

تسجّل المصادر الأهلية في المناطق التي تعرّضت للحرائق وجود عدة ملاحظات على جهود الإطفاء، أبرزها «وجود سوء تنظيم وإدارة وعدم كفاءة وخبرة في التعامل مع الحرائق، على الرغم من تشكيل غرفة عمليات مشتركة ووجود إمكانات كبيرة لا تُقارن بالسنوات السابقة». وبحسب هؤلاء، فإن «الخطأ الجسيم كان في تحديد من يملك معرفة بتضاريس المنطقة وجغرافيتها، وخبرة في إطفاء الحرائق، باعتبار أن «أهل مكة أدرى بشعابها»». وعلى الرغم من أن العوامل الطبيعية كشدّة الرياح وموجة الحرّ الشديد ساهمت في تمدّد النيران بسرعة، فإن اشتعال الحرائق في أكثر من موقع في توقيت واحد «يثير الريبة، ويطرح تساؤلات حول إمكان وجود أيدٍ خفية وراء إشعالها»، على حدّ تعبير أحدهم.

تداعيات الانقسام السوري: التعليم العالي (ليس) الناجي الوحيد

منذ سقوط النظام السوري السابق، خرجت كل مؤسسات الدولة في محافظة الحسكة الواقعة تحت سيطرة «قسد» عن الخدمة، بما في ذلك الدوائر الحكومية والمصارف والمدارس. إلا أنّ توافقاً غير معلن على تسيير شؤون سبع كليات تابعة لـ«جامعة الفرات» في المحافظة، جعل من التعليم العالي، الناجي الوحيد في ظلّ الانقسامات التي تعيشها البلاد منذ أكثر من ثمانية أشهر. وبينما واصلت الكليات المشار إليها، وهي: الآداب، الحقوق، الزراعة، الهندسة المدنية، الاقتصاد، التربية والعلوم، عملها بشكل طبيعي من دون أي انقطاع، تمّ إنجاز امتحانات التعليم النظامي والمفتوح لأكثر من 30 ألف طالب يدرسون فيها، بلا أي عوائق.

وهكذا، ساهم التنسيق المحلّي بين إدارة الجامعة والجهات المشرفة في «الإدارة الذاتية» في تحييد جرى في المدارس والدوائر الحكومية، الأمر الذي أتاح استقراراً ملحوظاً للعملية التعليمية. وباستثناء محاولة وحيدة من قبل أشخاص محسوبين على «الإدارة الذاتية» لرفع علم الأخيرة على مبنى كلية الحقوق، انتهت بالتراجع عن الأمر، لم تُسجّل الكليات الجامعية أي تدخّل مباشر منذ سقوط النظام.

غير أنّ هذا الواقع بدأ يهتزّ أخيراً، بعدما نشر عميد كلية الاقتصاد، حسن صالح الأحمد، تسجيلاً صوتياً قال فيه إنه «تلقّى طلباً من جهة تابعة للإدارة الذاتية بإخلاء الكلّية قبل 15 أيلول، مع نيّة الإدارة نقل تبعيّة هذه الكلّيات إلى «جامعة روج آفا» أو إدارة الجامعات في شمال وشرق سوريا». وأثار التسجيل ردود فعل غاضبة في محافظة الحسكة، ودفع إلى ممارسة ضغوط على «الإدارة الذاتية» للاستمرار في تحييد التعليم العالي عن التجاذبات السياسية، وعدم التدخّل فيه، نظراً إلى أنه يمسّ معظم العائلات في المحافظة. وأمام توسّع التفاعل الشعبي مع التسريبات التي تحدّثت أيضاً عن ضغوط لتحويل تبعيّة كلّيات «الفرات» التي تتبع إدارياً إدارة «جامعة الفرات» في محافظة دير الزور، إلى إدارة «جامعات شمال وشرق سوريا»، أصدرت «الإدارة الذاتية» بياناً نفت فيه ما سمّته «الأخبار الكاذبة والمضلّلة»، قائلة إنّ «هذه المزاعم لا أساس لها من الصحة، وإنّ الهدف من نشرها هو زعزعة الأمن والاستقرار وإساءة إلى روح التعايش المشترك بين مكوّنات شمال وشرق سوريا». وأضافت أنه «على العكس تماماً، تعمل الإدارة الذاتية عبر مجلس التعليم العالي على تعزيز العملية التعليمية وتطوير البنية الجامعية، حيث ستقوم جامعة روجافا باقتتاح أقسام جديدة في مدينة الحسكة خلال المدّة القادمة، وذلك بهدف استقبال المزيد من الطلاب وتخفيف أعباء السفر والتنقّل إلى المدن الأخرى». وأشارت إلى أنه «بالنسبة إلى طلبة السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة في جامعة الفرات – فرع الحسكة، فإنهم سيواصلون دوامهم المعتاد تحت إدارة الجامعة كما في السابق، مع استمرار مجلس الجامعات في تقديم الدعم اللازم لضمان استكمال مسيرتهم الدراسية، تماماً كما تمّ في العام الدراسي 2024/2025».

وإزاء ما تقدّم، تكشف مصادر مطّلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، أنّ «إدارة الجامعات في مناطق سيطرة «قسد» قدّمت ملفّاً متكاملاً بخصوص الجامعات والكلّيات والمعاهد التي تديرها إلى وزارة التعليم العالي في دمشق، وطلبت الاعتراف الرسمي بها أسوة بجامعات الشمال»، مضيفةً أنّ دمشق «تريّثت في الردّ وربطت البتّ في الموضوع بتطبيق اتفاق 10 آذار، الذي يُفترض أن يشكّل مدخلاً لحلّ ملفات عالقة، بينها ملفّ الجامعات».

وتلفت المصادر نفسها إلى أنّ «استثناء طلاب السنة الأولى من بيان إدارة الجامعات في شمال وشرق سوريا، يؤشّر إلى نيّة عدم فتح باب التفاضل في كلّيات جامعة الفرات في الحسكة للعام الدراسي الجديد»، وهو ما يعدّ «مؤشّراً على نيّة استنساخ تجربة المدارس، التي بدأت بمنع التعليم الحكومي في المدارس الابتدائية، تدريجياً، قبل أن يتمّ منعه بشكل تام بعد 5 سنوات». وترى المصادر أنّ «الهدف من هذه الضغوط على الحكومة الانتقالية، هو انتزاع اعترافها بجامعات «الإدارة الذاتية»، مقابل السماح باستمرار عمل كلّيات جامعة الفرات بشكل اعتيادي»، مرجحة أن «يُناقش ملف التعليم العالي في الحسكة ضمن بنود اتفاق 10 آذار، مع ارتباط مصيره بنجاح تطبيق الاتفاق من عدمه».

(الأخبار)

أين أهل الضفة والقدس والـ48؟

قاسم س. قاسم *

مرّت 22 شهراً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. حجم الدمار لا يُوصف. الموت مرّ على كل بيت غزّي، وبلغ عدد الشهداء نحو 60 ألفاً. اكتفى المجتمع الدولي، المتعاطف مع إسرائيل، بمنح العدوّ التبريرات والوقت لفعل ما يشاء. حجم الموت لم يُحرّك أحداً، حتى أولئك الذين وصل إلى مسامعهم دويّ الانفجارات من عرب الداخل المحتل عام 1948، لم يتحركوا. الموت قتلاً لم يكن كافياً لتحريك هؤلاء، فابتكر العدو طريقة موت قديمة-جديدة: القتل جوعاً، حتى هذا الأسلوب في القتل لم يُحرّك أحداً. هنا ثمة سؤال يجب أن يُطرح: أين أهل الضفة والقدس وأراضي الـ48؟

من المعروف أن ما حصل في السابع من أكتوبر غيّر المشهد الداخلي الإسرائيلي، وأن حجم «الدم اليهودي» الذي سقط في ذلك اليوم، والذي لم يسقط مثله منذ الحرب العالمية الثانية، أثار الرعب في نفوس اليهود منذ أسابيع؟ وهل التظاهر أمام السفارة المصرية هو العنوان الصحيح للاعتراض؟ هنا لست بصدد الدفاع عن مصر ولا عن موقفها تجاه ما يجري في غزة، فهي شريكة في الدم الفلسطيني، وموقفها سيّئ جداً وسيذكر التاريخ أنها شاركت في تجويع أهل غزة. لكنّ السؤال: كم تبعد السفارة المصرية عن وزارة الأمن في تل أبيب؟ أين التظاهر أجدى، أمام «الكرياه» أم أمام السفارة المصرية؟

هل استطاعت إسرائيل حقاً تطويع فلسطينيّي الـ48؟ هل أصبح همّ ابن الـ48 فقط العمل، وتكديس المال، ودفع الضرائب، والحفاظ على المكتسبات التي تقدّمها «الدولة»؟ ارفعوا الصوت للمطالبة بحقوقكم. دافعوا عن أنفسكم. طالبوا بما هو لمصلحتكم. وقف الجريمة في الوسط العربي. طالبوا بإلغاء القوانين العنصرية التي تُسنّ ضدكم، مثل قانون منع إحياء المناسبات الفلسطينية في الجامعات الإسرائيلية. وللأسف، بات من بينكم من يتصدّر مشهد «المواطن الصالح»، من يوسف حداد إلى نصير ياسين (NasDaily)، أولئك الذين أوجدتهم إسرائيل لتبييض صورتها، والذين أشاد بهم بن غفير قائلاً: «إسرائيل مدينة له (يوسف حداد) بالكثير».

في الأيام الماضية، شهدت مداخل قرى عربية في الداخل المحتل اعتصامات لوقف الحرب. هذا الأمر جيد ويجب أن يستمر، وليس مطلوباً من أهل الداخل أكثر من ذلك: استمرار عملية الاحتجاج. المؤكّد أن الأمر يحتاج إلى القليل من الشجاعة، والسجون الإسرائيلية لا يمكنها أن تسعهم جميعكم.

أمّا في القدس، التي طالما نادى سكانها «الضيف» (القائد العام السابق لكتائب القسام الشهيد محمد الضيف)، ورددوا شعار «مشان الله يا غزة يلا»، فالمأساة هناك أكثر مرارة. آلاف يصلّون في الأقصى كل يوم جمعة، ويتفاخرون بعدد المصلّين؛ ما قيمة الصلاة إذا كنت تصلي برضى المحتل؟ وإذا كان الجندي هو من يسمح لكم بالدخول ويمنعكم متى شاء؟

لماذا حتى الآن لم تتحركوا لأجل غزة؟ ألم يقاتل أبناء القطاع من أجلكم في عام 2021 (سيف القدس)؟ ألم تُفتح معركة كاملة لأن الجنود أهانوا المصلّين داخل المسجد؟ ألم تُطلق الصواريخ على المستوطنات عندما أطلقتم «هبة البوابات الإلكترونية»؟ اليوم، بعد عامين من المجازر، أين أنتم؟ لماذا لم تخرج تظاهرة واحدة من القدس؟ لماذا لم ننهد إضراباً معتبراً؟ هل أصبحت الصلاة هي فعل المقاومة الوحيد؟ هل صارت المباهاة بالأعداد بديلاً عن الاعتصام والإضراب؟ قد يقول أحدهم إن الاعتقالات الإسرائيلية طاولت ما يقارب 11 ألف معتقل، وعدد الشهداء وصل فيها إلى نحو ألف شهيد. هنا نحن لا نتحدث عن المعتقلين والشهداء، هؤلاء ومن تبعهم أدّوا وأجبهم تجاه وطنهم، بل الحديث هو عن الذين لا يزالون قابعين ولم تُحرّكهم المجزرة الجارية. فهل من بين 3,4 ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة (بحسب أرقام دائرة الإحصاء الفلسطينية)، لا يوجد سوى 12 ألف شريف (عدد الذين استشهدوا واعتُقلوا)؟

من المعلوم، أن عدداً كبيراً من المقاومين في المخيمات متوارون عن الأنظار نتيجة العملية العسكرية الإسرائيلية، وهذا حقهم، فهم أدّوا قسطهم. لكن ماذا عن السكان الباقين؟ ماذا عن أبناء المدن في الضفة؟ ما سبب قعودكم؟ لا تعتصموا لأجل غزة، اعتصموا واحتجّوا لأجل مستقبلكم ولمصلحتكم ولبقائكم. اعترضوا على هجوم المستوطنين عليكم. تستمر لأشهر لملاحقة المقاومين، كما فعلت في جنين في أواخر العام الماضي. وفي حال فشلت أيضاً، يأتي الأصيل، أي الجيش الإسرائيلي، لفعل ما فشل الوكيل في تحقيقه. ومع هذا، لم يتحرك أبناء الضفة. لم يتأثروا بما جرى على أبنائهم، ومن تأثر بقي صامتاً.

لنفترض أن لا شيء يجري في غزة، والمجازر لا تُبث على الهواء مباشرة، أليس من الواجب التحرك لحماية مقاومي الضفة؟ قد يقول أحدهم: إن الضفة قدّمت ما عليها، فحملة الاعتقالات الإسرائيلية طاولت ما يقارب 11 ألف معتقل، وعدد الشهداء وصل فيها إلى نحو ألف شهيد. هنا نحن لا نتحدث عن المعتقلين والشهداء، هؤلاء ومن تبعهم أدّوا وأجبهم تجاه وطنهم، بل الحديث هو عن الذين لا يزالون قابعين ولم تُحرّكهم المجزرة الجارية. فهل من بين 3,4 ملايين فلسطيني يعيشون في الضفة (بحسب أرقام دائرة الإحصاء الفلسطينية)، لا يوجد سوى 12 ألف شريف (عدد الذين استشهدوا واعتُقلوا)؟

من المعلوم، أن عدداً كبيراً من المقاومين في المخيمات متوارون عن الأنظار نتيجة العملية العسكرية الإسرائيلية، وهذا حقهم، فهم أدّوا قسطهم. لكن ماذا عن السكان الباقين؟ ماذا عن أبناء المدن في الضفة؟ ما سبب قعودكم؟ لا تعتصموا لأجل غزة، اعتصموا واحتجّوا لأجل مستقبلكم ولمصلحتكم ولبقائكم. اعترضوا على هجوم المستوطنين عليكم. انسوا غزة. اعترضوا على سياسة الاستيطان المتوسّعة في أراضيكم. عندما ستفرض إسرائيل سيادتها على مناطقكم ستكون اعتراضاتكم واحتجاجاتكم متأخرة، ولا معنى لها. التحرك الآن له معنى. الحياة التي أوهمكم بها رئيس الحكومة السابق، سلام فياض، لن تنفعكم كذبة «الاقتصاد» و«الرواتب» و«الاستقرار» لن تستمر طويلاً. اقتصادكم مرتبط برضى الإسرائيلي. يفتح البوابات ليسمح للعاملين لديكم بالدخول إلى «حدوده» للعمل في الداخل المحتل. يغلق البوابات فيمنعكم ويمنع فلسطينيّي 48 من الدخول إلى الضفة للتسوّق عندكم. أمّا موظفو السلطة، فرواتبهم من الإسرائيلي. يقتطع من أموال «المقاصة» (الضرائب) ليعطيها لعملائه الذين اعتقلتهم السلطة الفلسطينية إبّان الانتفاضة الثانية عام 2000 (في 8-12-2025 اقتطعت إسرائيل ما يقارب 30 مليون دولار وحوّلتها كتعويض إلى 52 عميلاً ارتبطوا بها، تقول إسرائيل إن السلطة عذّبتهم في سجونها).

الاختباء خلف شعارات «العقلانية» و«الحكمة»، والانفصال عمّا يجري في غزة على مبدأ «إحنا مالنا»، لن يقيدكم كثيراً. فما فعله الإسرائيلي في مخيمَيْ جنين ونور شمس يمكن تكراره في رام الله والخليل. التحرّك اليوم هو لمصلحتكم أنتم، قبل أن يكون لمصلحة غزة وأهلها.

* صحافي فلسطيني مختص في الشأن الإسرائيلي

ظاهرة التطبيل

خريستو المر *

تشكّل ظاهرة التطبيل للسلطة التي يبديها السوريون واللبنانيّون تجاه الطغاة السابقين والحاليّين في البلدين، وتطبيلهم لحكّام الخليج، حالة جديرة بالتحليل. ينسى المطبّلون أنّ أيدي معظم حكّامهم وحكّام الخليج ملوّثة بدمائهم تلك السفوكة بالحروب الأهليّة، أو تلك السفوكة بالتفقير الذي يُمارس بحقّهم.

يعكس التطبيل، في عمقه، أزمة وعي، أزمة انفصال حاد بين الذات وهويتها الأصيلة. فالإنسان الذي يعايش علاقات البطش-الخضوع (ولبنان بلد يربّي على الخضوع الفعليّ للسلطات الدينيّة والسياسيّة رغم هامش الحرّية النسبيّ) لفترات طويلة قد يستبطن علاقات البطش حتى لتصبح جزءاً من بنيته النفسيّة، فيعيد في أيّ لحظة ومجتمع إنتاج ثقافة الخضوع عبر مدح «الزعيم» الدينيّ أو السياسيّ، بوصفها خياراً وحيداً للنجاة والاستمرار في الحياة. يصبح الفرد في هذه الحالة كائناً مستلباً، يرى ذاته فقط عبر عيون السلطة، ويتماهى مع القوة التي يمارسها عليه الآخر، فاقداً قدرته على تعريف ذاته خارج دائرة الخضوع.

هنا تظهر معضلة «العبودية الطوعية» كما وصفها الكاتب الفرنسي إيتيان دو لا بويسيه، حيث يصبح الفرد مستكيناً للسلطة، رغم أنه يمتلك الحرّية التي تمكّنه من أن تقاوم أي شكل من أشكال الاستعباد. وتكشف هذه الحالة أيضاً عن أزمة معنى، حيث يفقد الإنسان قدرته على إعطاء حياته معنى مستقلاً عن إملاءات السلطات المتعاقبة، ويتحوّل الوجود إلى مجرد تكيّف وانصياع للواقع المفروض، كما يبدو جليّاً في لبنان الذي يمشي فيه الناس إلى حتفهم دون أن ينتظموا في مشروع ليواجهوا به قوى الاستعمار وقوى الحكم المستقبل من الفعل، التي تذهب بهم إلى الجحيم.

من الناحية اللاهوتية، إنّ جوهر الأديان السماوية جميعها يقوم على كرامة الإنسان وحريته. وفي هذا السياق، يظهر الانبطاح للسلطة كحالة من حالات عبادة الأصنام الجديدة، حيث تُستبدل عبادة الله (والركوع علامة الخضوع للمشيئة الإلهيّة) بعبوديةٍ وركوع عمليّ لمن يملك السلطة. هنا يبدو لنا بعد دينيّ للخضوع يتجاوز البعد السياسي أو الاجتماعي، فالخضوع لسلطة جائرة وقاتلة في نوع من الاستمرار في العيش، وإن كان مفهوماً فهو في النهاية إقرار بأنّ مصدر الحياة الإنسانيّة هو صاحب السلطة وليس الله، وإلّا لثار الإنسان على السلطة البشريّة الظالمة وتصرّف بحسب إرادة الله، فسار في خطّ تحقيق العدالة والحرّية والكرامة الإنسانيّة للجميع، فتلك هي إرادة الله بحسب التفسيرات البهيّة لمعنى الإيمان، وليس تلك الفاسدة التي تُخضع التفسير لحاجات السلطة الجائرة.

إنّ التعاليم الإيمانيّة تدعو الإنسان إلى التحرّر من أي سلطة دنيوية تتعارض مع المبادئ الأخلاقية والإيمانية، وتشير إلى أنّ مقاومة الظلم والاستبداد هي جزء من واجب الإنسان الديني والأخلاقي. هكذا مقاومة ليست مجرّد فعل سياسيّ، بل هي أيضاً تعبير عن الإيمان الحقيقي والتزام بمبدأ العدالة الإلهية التي ترفض الذل والهوان، وتدعو إلى تحرير الإنسان من قيود الظلم والطغيان.

من وجهة النظر الاجتماعيّة، يكشف المشهد المنبطح أمام السلطة عن تفكّك الروابط الاجتماعية الناجم عن الأنظمة القمعية التي تستند في استمراريتها إلى تفتيت المجتمع وتدمير نسيجه الداخلي؛ وهذا هو الحاصل في سوريا وفي لبنان، من سلطتين تعملان بالطريقة نفسها: تفتيت الشعب لفرض السلطة. إنّ الاستبداد لا يُخضع الفرد فقط، بل يعمل على تحويل المجتمع إلى أفراد متفرقين ومعزولين عن بعضهم البعض، حتّى لا يجدوا سوى في التبعيّة طريقاً لتحقيق مصالحهم الشخصية أو تفادي الخطر. وهنا يتحوّل المجتمع إلى فضاء من العلاقات العمودية، قائمة على الخضوع والانتهازية، بدلاً من العلاقات الأفقية التي تعزز التضامن والوعي الجمعي.

أمّا من وجهة النظر النفسيّة، فإنّ الاستبطان المتكرّر لذهنية الانبطاح يشير إلى حالة «العجز المتعلّم» (learned helplessness)، حيث يفقد الفرد القدرة على المقاومة أو إحداث التغيير، ويصبح معتاداً على وضعية الضحية التي تتماهى مع جلادها. وعندما تتغيّر السلطة أو الجهة التي يُوجّه إليها الانبطاح، يبقى السلوك نفسه مستمراً، لأنه قد تم تثبيته في البنية النفسيّة للفرد والمجتمع.

إنّ الإخلاص الحقيقي للذات، ولله، والخلاص الحقيقي من هذا الواقع المخجل، يكون ببناء وتنظيم العمل الجماعيّ الذي يحرّر الذات والجماعة من ثقافة الخضوع، ويسمح بإعادة بناء الإنسان من الداخل، بوصفه كائناً حراً وواعياً، متمسكاً بكرامته الإنسانية، قادراً على مقاومة أشكال الظلم والاستبداد، ومستعيداً بذلك علاقته الأصيلة بالله وبالآخرين، وفقاً لمبادئ الحرية والعدالة والتضامن. اليوم، ونحن نواجه أشرس هجمة استعماريّة على شعوب دولنا منذ القرن التاسع عشر نحتاج إلى التمسّك بفكرة رفض الخضوع الكامنة في التربية الروحيّة لكلّ دين، ونحتاج إلى بناء وسائل التحرّر.

* كاتب وأستاذ جامعي

كلمات متقاطعة 4884

أفقيا

1- مدينة لبنانية – من الفاكهة – 2- من الأسلحة القديمة – محافظة لبنانية – 3- دولة من جزر الأنتيل الكبرى عاصمتها كنغستون – متشابهان – 4- حرف نصب – بواسطتي – من جزر أندونيسيا – 5- حبر بالأجنبية – هواء ونسيم – 6- من تشوب سواد عينيها زُرقة – عتاب – 7- موضع هبوب الريح – شركة طيران بلجيكية مفلسة – 8- مواطن عربي – جمعية رياضية – 9- عائلة مارشال فرنسي راحل – تزيّن الإحتفالات – 10- رئيس فلسطيني راحل

عمودياً

1- بلدة لبنانية في قضاء صور – 2- عاصمة عربية – متشابهان – للنداء – 3- يبيعه القصّاب – حرب جرت بين تغلب وبكر في الجاهلية دامت أربعين سنة – 4- نفس مترفقة عن الدنايا – في العود – 5- عاصمة غويانا الفرنسية – خلاف بطيء – 6- خاصتك – عائلة ملاكم عالمي راحل – 7- ردّ – تهيّأ للحملة في الحرب – طاف بالعروس وأهداها لزوجها – 8- فقد عقله – عاصمتها بريغان – 9- مطار فرنسي – مدينة فرنسية – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل

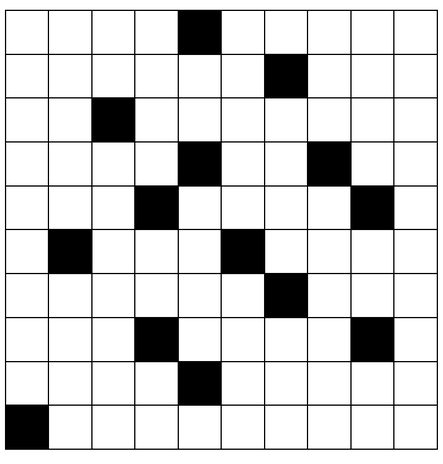

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- لوكسمبورغ – 2- اولان باتور – 3- فردي – رسن – 4- عميد – تركيا – 5- بي – از – لط – 6- آتان – الجيّة – 7- سرت – عصي – 8- يا – أجل – كيد – 9- زور – ري – 10- نجيب ميقاتي

عمودياً

1- العباسيّون – 2- لو – ميترا – 3- ولفي – آت – زي – 4- كاردان – اوب – 5- سند – عجرم – 6- مبيت – أصل – 7- با – رملي – رق – 8- وترك – كيا – 9- روسيليني – 10- غرناطة – دبي

sudoku 4884

	4		8				9	5
1	8			7	3	4	6	
		6				1		
6	2	9	5			8		7
							1	
			6		2		5	
2				5				4
5				2	4		8	
9	1			6				

حلول الشبكة السابقة

4	9	3	6	7	2	8	1	5
8	2	6	5	1	4	7	9	3
5	7	1	3	9	8	6	4	2
6	4	7	2	8	1	5	3	9
3	5	2	4	6	9	1	7	8
9	1	8	7	5	3	2	6	4
7	6	9	8	3	5	4	2	1
1	8	4	9	2	6	3	5	7
2	3	5	1	4	7	9	8	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 181

كلمة السر من 7 حروف : بلدة لبنانية في قضاء الكورة

اجد عبرين – انفه – ارض – بطرام – برسا – يدبا – تل – خان – دده – دار – سقي – شير – شم – صك – صُهر – عابا – فيع – فل – كفرقاهل – كفرحزير – كوسبا – مثريت – مجدل – نخلة

ب	ب	ض	ل	ه	ا	ق	ر	ف	ك					
س	ل	ر	ر	خ	ا	ن	ت	ن	ت					
ق	د	ر	س	ا	ع	ي	ي	ب	ا					
ي	ج	ا	ل	ا	ر	ر	ل	د	ب					
ع	م	د	ف	ت	ب	ع	ت	ب	س					
ا	ي	ب	م	ع	ب	ه	ا	ا	و					
ن	ش	ف	د	ض	و	ط	د	ب	ك					
ف	م	ج	ه	ص	ك	ش	ر	د	ا					
ه	ا	ر	ن	خ	ل	ة	ي	ا	ر					
ة	ك	ف	ر	ح	ز	ي	ر	ر	م					

حلول الشبكة السابقة: قلعة جبيل

عملية حسابية 181

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪	2	X		=	69
٪	■	X	■	+	■	
23	X		–		=	80
X	■	X	■	X	■	
	+		٪		=	14
=	■	=	■	=		
98		56		60		

حلول الشبكة السابقة

55	+	20	٪	3	=	25
–	■	٪	■	X	■	
25	+	4	X	3	=	87
٪	■	X	■	X	■	
5	X	19	–	6	=	89
=	■	=	■	=		
6		95		54		

شبكة العنكبوت 181

إعداد نعوم مسعود

1 – 5 عاصمة فرنسا
4 – 17 من مؤلفات الفيلسوف اللبناني جبران خليل جبران
16 – 22 شكل رشيق يساعد على الحركة
21 – 29 لاعب كرة قدم برتغالي
28 – 35 رئيس وزراء انكليزي سابق
35 – 42 بلدة لبنانية في قضاء بعبدا
41 – 47 دولة افريقية عاصمتها دودوما
46 – 62 مطلع قصيدة شهيرة للشاعر اللبناني الراحل رشيد ايوب
61 – 65 امبراطور روماني
65 – 68 احد زعماء حركة الاستقلال في الهند
67 – 72 مؤلف موسيقي ايطالي راحل
71 – 77 عاصمة قبرص
76 – 83 نهر في رومانيا من روافد الدانوب
82 – 86 شعوب عرقية من شبه القارة الهندية
84 – 95 السيدة الأولى في الولايات المتحدة الاميركية حالياً
95 – 102 مملكة اوروبية
101 – 104 شاب القتر من سن البلوغ
104 – 109 إلهة فينيقية حبيبة ادونيس
108 – 110 في العود

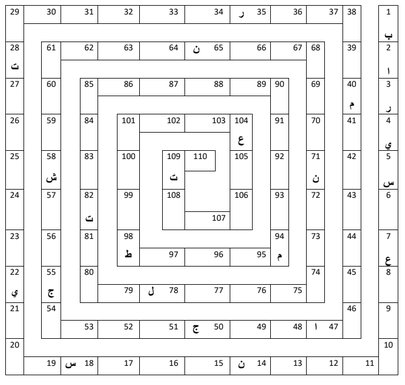

حل شبكة العنكبوت السابقة

فولفو – فولوديمير زيلينسكي – كي دورسي – سيرين عبد النور – نور الدين الرفاعي – عيون ارغش – غشاش – اشور بانيبال – الياس سركيس – سوبارو – رومانيا – يافا – فارس اسكندر – درعون – ڤيامي – ميسي – سيد مكاوي – ويلز

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4884

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة أميركية. نالت روايات « الشفق » شهرة عالمية

4+3+2+5 = ماركة سيارات إيطالية ■ 1+8+7+11 = مُحادث الليل ■ 9+6+10 = آلة موسيقية

حل الشبكة الماضية: **قسطنطين زريق**

التراث

يفتح معرض «كما في السماء كذلك على الارض»، نافذةً على إرث مدرسة القدس للأيقونات التي وُلدت في البلدة القديمة. أيقونات ولوحات وتذكارات من فلسطين وبلاد الشام، موثّقة ببحث محمود الزيباوي، تعكس تطور هذا الفن منذ زمن المسيحية الأولى حتى بدايات القرن العشرين

أيقونات القدس تحطّ في بيروت
ملحمة عن الصمود والانتماء

ريما النخل

بعد طول تأجيل، تحظى بيروت بفرصة الاطلاع على الأيقونة الفلسطينية المقدسيّة ضمن معرض «كما في السماء كذلك على الأرض» الذي افتُتح أخيراً في «دار النمر للفن والثقافة» حتى 17 كانون الثاني (يناير) 2026.

يضمّ المعرض مجموعة من الأيقونات واللوحات التشكيلية والتذكارات من بلاد الشام والقدس فيما تولّى الباحث محمود الزيباوي مهمة البحث والتوثيق للمعرض.

ذاكرة الإيمان المسيحي المبكر

لإدراك أهمية أيقونات مدرسة القدس، ينبغي العودة إلى زمن المجتمعات المسيحية الأولى، وبالتالي إلى «كاتدرائية القديس يعقوب للأرمن الأرثوذكس»، بوابة الحي الأرمني في البلدة القديمة. تعدّ هذه الكاتدرائية أقدم كنيسة في العالم، وتعود إلى القرن العاشر. على جدرانها، هناك عدد من الرسوم الأيقونية التي تصوّر حياة مريم ويسوع، من الميلاد إلى العنصرة. وكان دور الأيقونات نقل الإيمان إلى الذين لا يحسنون القراءة في الأزمنة المسيحية الأولى، إذ تسمح بـ«قراءة» قصة الكتاب المقدس المرسومة على اللوحات الخشبية.

أمّا رسم الأيقونات الحديثة، الذي يعود إلى التراث البيزنطي، الذي يعدّ الشكل الرئيسي لفن الرسم لدى الفلسطينيين منذ القرن الثامن عشر، فقد تتلمذ الفنانون المعروفون بانتمائهم إلى مدرسة القدس على أيدي الرهبان اليونانيين الذين خدموا في الأراضي المقدسة.

استمرّ هذا التراث على أيدي الآتباع الفلسطينيين للكنيسة الأرثوذكسية الذين نمت موهبتهم بفضل احتكاكهم برسّامي الأيقونات الروس الذين استقرّوا في فلسطين.

انتشار الإرث المقدسي ورواجه في بلاد الشام

عرفت الأيقونات التي رسمها أتباع مدرسة القدس رواجاً كبيراً، فسعى الحجّاج إلى اقتناء الأيقونات الصغيرة كتذكارات يحملونها معهم إلى بلدانهم البعيدة. أمّا الأيقونات الأكبر حجماً، فغالباً ما كانت تخصص لتخليد أحد المواقع المقدسة الكثيرة في فلسطين.

انتشرت سمعة رسّامي «مدرسة القدس» في كل أنحاء بلاد الشام في القرن التاسع عشر، وزيّنت

> العيون اللوزية والوجوه المستديرة لأحد القديسين، تردّنا إلى ملامح البطل الشعبي العربي في المنمنمات الإسلامية

أيقوناتهم أديرة نائية في لبنان وسوريا.

ورغم أنّ هذه الأيقونات تتبع التراث البيزنطي، إلا أن التفاصيل التي طوّرتها مدرسة القدس جعلت هذا الفن محلّياً ووطنياً، فالعيون اللوزية الشكل والوجوه المستديرة لأحد القديسين، تردّنا إلى ملامح البطل الشعبي العربي في المنمنمات الإسلامية والفنية الدارجة التي ازدهرت في التراث البصري العربي وفقاً لما لحظ التشكيلي الفلسطيني الراحل كمال بلاطة.

«القدسي»: توقيع الفن وهوية الانتماء إلى المدينة

تحوّل سرج حصان مار جرجس (الخضر) على أيدي رسام مقدسيّ إلى لون قرمزيّ مذهّب بنجوم تناسب عمامة سلطان عثمانيّ، بدلاً من أن يكون باللون الأحمر على ما كان مألوفاً. وفي بعض الأحيان كانت تستخدم الأحرف اليونانية عنواناً للأيقونة، فيما باقي الكلمات بالعربية. نشأ تقليد ربط اسم الرسام بمدينة القدس مع الفنان حنا القدسي الذي كان يوقّع على لوحاته على هذا النحو: أولاً الاسم حنا، تتبعه الكنية (القدسي) ليدلّ على أنّه من القدس.

مشى الرسامون اللاحقون على خطاه في القرن التاسع عشر، فاضافوا كنية القدسي أيضاً إلى أسمائهم، ومن بينهم ميخائيل مهنا القدسي، ويوحنا صليبا القدسي، ونقولا ثيودوروس القدسي، وإسحق نقولا الأورشليمي.

البدايات الفنية الفلسطينية تحت الانتداب

في مطلع القرن العشرين، كان المقدسيان نقولا الصايغ (1863-1942) وخليل الحلبي (1889- 1964) الرائدين الرئيسيين اللذين تمكّنا ـ بفضل أساتذتهما الروس ـ من التحوّل من اللوحة الدينية إلى اللوحة «العلمانية»، وكان لتأثيرهما الطاغي أثر حاسم في تطور الفن الفلسطيني. في العقود الأولى من القرن العشرين التي شهدت خروج فلسطين من العباءة العثمانية، بدأت الحياة الفنية والثقافية تقع شيئاً فشيئاً تحت تأثير الهيمنة الغربية بسبب الانتداب البريطاني. كانت شائعةً رؤية رسامين من البعثات التبشيرية المسيحية الغربية، أو من اليهود المستوطنين، يحملون عدّة الرسم وحوامل اللوحات ليرسموا في الهواء الطلق.

الريادة النسائية والملامح الجديدة للفن الفلسطيني

تعرّف بعض الفلسطينيين إلى الأسلوب الجديد في الرسم وجرّبوا استخدام الوسائط المستوردة. وعلى عكس نظرائهم في الدول العربية المجاورة الذين كانوا على صلة بأكاديمية الفنون الجميلة المرموقة في القاهرة منذ عام 1908 أو في بيروت منذ عام 1937، فإنّ الفلسطينيين الذين حاولوا الرسم، وهم قلّة، قد علّموا أنفسهم بأنفسهم. طوّر فنانان موهوبان أسلوبيهما الخاصين باستخدام الأدوات الجديدة في أعمالهما الفنية، وهما رسام الأيقونات خليل حلبي والحرفي التراثي في الفن الإسلامي جمال بدران من حيفا. وإذا كان الدخول إلى المعهد الفني المحلي الأول في القدس، «معهد بتسلئيل» الصهيوني، الذي أسسه مستوطنون يهود عام 1906 محظوراً على غير اليهود، فإنّ معظم الجيل الأصغر من الطلاب الفلسطينيين غير المدرّبين تعلّموا الرسم عبر الملاحظة والتجربة القاسية، ومن بينهم جمال بيّاري، وخليل بدوية، وفيصل الطاهر من يافا، ومبارك سعد وداود زلاطيمو من القدس.

حظيت ثلاث نساء من هذا الجيل بتدريب فني محدود وهنّ زلفة السعدي (1905 - 1988) ونهيل بشارة (1919- 1997) وصوفي حلبي (1906 - 1998). درست السعدي الفنّ في محترف نقولا الصايغ، وبشارة في إيطاليا وحلبي في فرنسا. وعلى خطى معلّمها الصايغ، رسمت زلفة السعدي أيقونات للشخصيات وطنية، ورسمت بشارة شوارع القدس والأزياء التقليدية، فيما رسمت حلبي الطبيعة والعواصف وشجر الزيتون الذي يغطّي ريف القدس.

مأساة النكبة وانطفاء المواهب

مع نشوء كيان الاحتلال، وجد الفنانون الفلسطينيون أنفسهم يواجهون الإشكاليات نفسها التي يواجهها شعبهم: إمّا باتوا أقلية في وطنهم الأصلي فلسطين، أو هجّروا إلى البلدان المجاورة، فأحبطت المأساة التاريخية المواهب الفنية الواعدة، بل قتل بعض الفنانين، من بينهم خليل بدويّة وفيصل الطاهر في معركة يافا. وبحلول نهاية 1950، توفي الفنان جمال بيّاري في بيته فقيراً معدماً، تاركاً إرثاً فنياً قيّماً ولوحات لا تُنسى لأحياء حيفا. ثمة اليوم زاوية خاصة بفن الأيقونة في فلسطين متمثّلة بـ «مركز بيت لحم للأيقونات» في البلدة القديمة من مدينة بيت لحم التاريخية. إنّها المدرسة الوحيدة في المنطقة العربية التي تهدف إلى جمع الراغبين في تعلّم فن الأيقونة للحفاظ على الإرث الفني والثقافي والحضاري والديني في الأراضي المقدسة التي لا بدّ من أن ينقشع عنها ظلام الاحتلال في يوم غير بعيد. زيارة المعرض في «دار النمر» فرصة للتعرّف إلى هذا الفن الكبير الذي ينضح بروح فلسطين.

من المعرض

«كما في السماء كذلك على الأرض: أيقونات من القدس»: حتى 17 كانون الثاني (يناير) 2026 ــ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01367016

زمن زياد

زياد وشارلي... نظرية التجديد كل مئة عام

عدي رعد*

«يأتي على رأس كل مئة عام مَن يُجدّد».

هناك إمكانية كبيرة ليفكر المرء بمدى تشابه تجربة شارلي شابلن وزياد الرحباني. حتى إنّ هناك رابطاً قدرياً بين الاثنين يكاد يجعل مسيرتهما الفكرية والفنية كأنها واحدة أو امتداد لها.

ولد شارلي شابلن الذي أسمّيه «المعلم الأكبر» عام 1889 في بيئة فقيرة من أب وأم فنانين. فأبوه كان مغنياً شعبياً وأمّه كانت موسيقية ولكن حياتها المهنية كانت قصيرة وفاشلة.

ساقته الأقدار إلى أن يذهب إلى البلاد الجديدة أميركا، حيث تعرّف إلى السينما، تلك الساحرة العجيبة. وسرعان ما امتشقها سلاحاً، فكتب، وأخرج، وألّف موسيقى أفلامه، وضخ في أفلامه كل ما يريد أن يقوله من دون أن يتكلم ولو بكلمة واحدة. وقد اخترع شخصية «الصعلوك» التي تكررت في كل أفلامه لاحقاً، إلى أن تخلّى عنها ابتداء من فيلم «السيد فوردو» (1947) و فيلم «الأضواء» (1952).

أسّس شابلن شركته الخاصة كي يحقّق استقلاليته ولا يرتهن لأي إنتاج. كان شاهداً على الثورة الصناعية التي التهمت الإنسان واستعبدته (فيلم «الأزمنة الحديثة» (1936). وبدأ شيئاً فشيئاً ينخرط في الشؤون السياسية، فأنتج فيلم «الديكتاتور العظيم» (1938). وأصبح يحمل هموم الإنسان وآلامه من سطوة الرأسمال المتوحش، ويحمل معاناة الشعوب من الديكتاتوريات الفاشية.

اتُّهم بحمله أفكاراً شيوعية كانت سبباً في المضايقات العديدة التي تعرّض لها. كما اتُّهم بقضايا عدة منها تهمة الزواج من قاصر. كانت علاقته بالنساء معقدة وغير مستقرة، ما اضطره إلى المغادرة إلى سويسرا هرباً من نظام الولايات المتحدة الأميركية. قال: «لن أعود إلى أميركا ولو سيظهر فيها يسوع المسيح».

أثّر شابلن بشكل كبير في أجيال عدة في عصره، وخلق مفهوماً جديداً في اللغة السينمائية كرّسته معلّماً أكبر في عالم الفن.

وتمرّ السنون، ويولد بعد قرابة 70 عاماً من بداية أعماله «مُجدد» في القسم الآخر من الكوكب، تشبهه مسيرته الفنية والفكرية كثيراً مسيرة شابلن. إنّه زياد الرحباني الذي ولد نجمةً مضيئة في هذا الشرق.

> انحاز زياد إلى إنسانيته، فالتصق بالناس الفقراء وتكلّم باسمهم

ولد المعلم الأكبر زياد الرحباني في هذا الجزء من الكوكب، من أبوين شكّلا علامة فارقة في الفن. برزت موهبته في سنّ الـ 14 سنة وانفجرت في عمر الـ 17 بلحن «سألوني الناس» عام 1973.

بدأ مشواره المسرحي كتابة وإخراجاً وتمثيلاً وتلحيناً وكتابة لكلمات الأغاني عام 1971، ليحدث الثورة الجديدة في الأغنية اللبنانية، ويخرج من عباءة الأخوين الرحباني الموسيقية، بداية في مسرحية «سهرية». خرج من عباءتهم الدرامية المسرحية لاحقاً عام 1974 بمسرحية «نزل السرور». بدا تمرّده واضحاً في هذه المسرحية عندما نزل من لبنان الحلم، الوهم في مسرحيات الرحابنة، إلى لبنان الحقيقي المنقسم على نفسه، الطائفي، الطبقي، وتنبّأ بالحرب الأهلية التي ستندلع في العام التالي أي 1975.

انحاز زياد الرحباني إلى إنسانيته، فالتصق بالناس الفقراء وتكلّم باسمهم. ثار على النظام الطائفي المريض وحَلِم بالعلمانية. حاول تنبيه الناس إلى علّة هذا النظام، وإلى المؤامرات الإمبريالية، فكانت مسرحية «فيلم أميركي طويل» عام 1980.

لم يكتف زياد بالفن بل انخرط في العمل السياسي المباشر، فجاهر بانتسابه إلى الحزب الشيوعي. إلا أنّ زياد كان نقطة فارقة في الوطن العربي، فأصبح كلامه لغة جديدة تضاف إلى المفردات المحكية، فأُطلق عليها «لغة زياد الرحباني» وتأثّرت بها أجيال عدة ومتتالية. إلا أنّه لم ينجح في تكوين وعي سياسي جمعي يُخرج الناس من طائفيتهم المتجذرة. لم ينجح زياد في تشكيل جبهة سياسية كانت ستُحدث فرقاً كبيراً في الحياة اللبنانية وفي نظامها العفن.

حمل زياد في مسرحية «بالنسبة لبكرا شو» (1978) همّ الطبقة الكادحة المسحوقة وجشع الرأسمال المتوحش. ثم قام من بعدها بتهشيم لبنان الكذبة، الذي رسمه الأخوان رحباني، فكتب مسرحية «شي فاشل» عام 1983 وحطّم هذا اللبنان.

إلا أنّ زياد ذهب بعيداً في الموسيقى، فأصبح مدرسةً منفصلة وعلامةً تاريخية. «ما قبل زياد وما بعد زياد» تماماً مثل ما كان سيد درويش وما كان عليه الأخوان الرحباني موسيقياً.

بعد وفاة والده، انتقل بأمّه السيدة فيروز إلى عالم آخر. عالمه هو، فحلّقا معاً بعيداً، وقدمها برؤية جديدة.

عجيب هذا التشابه حد التطابق بين هذين المعلّمين اللذين فصل بينهما زمن قدره مئة عام، فصدقت نظرية التجديد كل مئة عام.

يبدو أنّ علينا الآن الانتظار مئة عام أخرى ليأتي مَن يجدّد بعد زياد الرحباني، ليقوم غيرنا بالمقارنة مثلما نقارن نحن الآن، فيصبح شابلن زياد الغرب، ويصبح زياد شابلن الشرق. مُعلّمان كبيران!

* ممثل لبناني

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 19 آب 2025 العدد 5569

فلسطين في القلب

أكبر مؤتمر جماهيري في مسار الحراك العالمي ضد إسرائيل

ستبقى «غزة بوصلة» الأحرار

تحت شعار «غزة هي البوصلة» تستعد مدينة ديترويت في ولاية ميشيغان الأميركية لاحتضان أكبر مؤتمر جماهيري من أجل فلسطين بين 29 و31 أغسطس (آب) الحالي، في حدث يُتوقع أن يشكل محطة مفصلية في مسار الحراك العالمي المناصر للقضية الفلسطينية.

توقيت المؤتمر

يأتي انعقاد المؤتمر في لحظة مصيرية وغير مسبوقة من عمر النضال الفلسطيني. بينما تستشرس آلة الإبادة الصهيونية في غزة بمجازرها المتواصلة، وتتسارع مشاريع التطهير العرقي في الضفة الغربية، يتكشّف الانهيار الكامل للمنظومة الدولية، ويتعمّق التواطؤ الرسمي العربي والخذلان الشعبي المخزي. في المقابل، تشهد الساحة الأوروبية والأميركية انقلاباً واضحاً في السردية، إذ باتت الرواية الفلسطينية أكثر حضوراً وتأثيراً، فيما تمرّ الصهيونية بأزمة عميقة في قلب جغرافيتها التاريخية في الغرب. هذا التحول يُعزى إلى الجهد المتصاعد للحراك العالمي خلال الأشهر العشرين الماضية، مدفوعاً بمشاهد الجرائم اليومية التي هزّت الضمير الإنساني.

في هذا السياق، يقام المؤتمر الجماهيري الثاني كاستجابة مباشرة لمحاولات الترهيب والتجريم التي تقودها الصهيونية والإدارة

الأميركية. فالولايات المتحدة لا تكتفي بتورطها العسكري والسياسي في حرب الإبادة ضد غزة، بل تواصل أيضاً استهداف الناشطين والمؤسسات التضامنية عبر الاعتقالات والحملات الأمنية. ومن هنا، يحمل المؤتمر رسالة واضحة: النضال من أجل فلسطين لن يُكسر مهما كانت الظروف.

النسخة الجديدة

النسخة الأولى من المؤتمر عُقدت في أيار (مايو) العام الماضي، بمشاركة قرابة 3500 ناشط وممثل عن منظمات شبابية وشعبية من مختلف الولايات، وأسفرت عن تأسيس إطار تنسيقي أطلق فعاليات فلسطينية مشتركة على مستوى أميركا. هذا النجاح، إلى جانب الحملة العالمية ضد شركة «ميرسك»، وضع المؤتمر على الخريطة الدولية كإحدى أبرز محطات التضامن مع فلسطين، ومهّد لانعقاد نسخة هذا العام بزخم أكبر.

سيكون برنامج هذا العام أكثر شمولاً، إذ يتضمن كلمات لقيادات فلسطينية وناشطين من الداخل والشتات، إلى جانب جلسات حوارية وورشات عمل عملية حول الحملات الجارية والمشاريع المقبلة لدعم غزة ومناهضة الاستعمار الصهيوني. كما يتخلله برنامج ثقافي واسع يعكس التراث الفلسطيني، بهدف ربط الأجيال الجديدة بجذورها وتعزيز الذاكرة الجماعية. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد المشاركين هذه المرة سقف النسخة الماضية، بحضور جماهيري أكبر من مختلف الولايات الأميركية ووفود تضامنية دولية، ليغدو المؤتمر إحدى أضخم الفعاليات العالمية المكرسة لفلسطين.

انعقاد المؤتمر الجماهيري الثاني من أجل فلسطين هو بمثابة دعوة مفتوحة لكل أحرار العالم: لكل من يرفض الإبادة، ويقف ضد الاحتلال، ويؤمن بالعدالة والحرية. من ديترويت، سيرتفع الصوت موحداً ليؤكد أنّ فلسطين ستبقى حاضرة في الوجدان، وأن دماء الشهداء لن تذهب هدراً، وأن النضال سيستمر حتى التحرير والعودة.

المفكرة

سباز يأخذنا إلى «عوالم موازية»

■ بعد أكثر من عقد على تحويل جدران بيروت إلى لوحات فنية نابضة بالحياة، يخطو الفنان اللبناني سباز (الصورة) نحو تجربة جديدة عبر معرضه الفردي الأوّل «عوالم موازية»، الذي ينطلق في 28 آب (أغسطس) الحالي في غاليري No Chef in the Kitchen. يقدّم المعرض مجموعة من الأعمال التي تستحضر شخصيات سريالية، لحظات معلّقة بين اليقظة والحلم، وتجارب مستوحاة من شلل النوم، حيث يمتزج الإدراك باللاوعي في مشاهد بصرية مدهشة. الدعوة مفتوحة للجمهور للغوص في هذه العوالم الداخلية ورؤية ما يختبئ خلف أبواب الخيال البشري.

«عوالم موازية»: 28 آب (أغسطس) - من الخامسة حتى التاسعة مساءً - «No Chef in the Kitchen» (الصيفي). للاستعلام: Info@spazuno.com

آخ يا بلدنا!

■ يقدّم «مترو المدينة» ليلة مليئة بالضحك والمرح مع عرض ستاند أب كوميدي يجمع أربعة من أبرز الأسماء على الساحة الكوميدية اللبنانية عماد كعدي (الصورة)، ونور حجّار، وعمر لايزا وماريو مبارك، مساء الأربعاء 27 آب (أغسطس) الحالي. سيقدّم الفنانون عروضاً ناقدة وساخرة تتناول قضايا الحياة اليومية والهموم الاجتماعية والسياسية بأسلوب مباشر ومرح، يضمن جرعة عالية من الضحك والتسلية لجمهور العاصمة. تمتاز الأمسية بتنوّع الألوان الكوميدية: إذ يطلّ عماد كعدي بخفّته المعهودة وحضوره العفوي على الخشبة، فيما يقدّم نور حجّار مزيجاً من السخرية الذكية والنقد الاجتماعي الحادّ الذي اشتهر به خلال السنوات الماضية. أما عمر لايزا، فيجيد تحويل التفاصيل الصغيرة من الحياة اليومية إلى لحظات كوميدية لافتة تلامس الجمهور بلغة قريبة وبسيطة، بينما يقدّم ماريو مبارك أداءً جريئاً يطبع نكاته بروح مسرحية مميّزة وحيوية خاصة.

عرض كوميدي: الأربعاء 27 آب (أغسطس) - الساعة التاسعة مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو). للاستعلام: 76/309363

دفاعاً عن المقاومة ورفضاً للطائفية

■ تدعو هيئات طالبية وتنظيمات شبابية، من بينها «الاتحاد الطلابي العام»، و«جبهة فلسطين حرة»، و«البندقية»، والكتاب، إلى النزول إلى الشارع والمشاركة في مسيرة شعبية اليوم الثلاثاء، دفاعاً عن «حق الشعب في مقاومة الاحتلال ورفض الطائفية التي تحيط بخيار الكفاح المسلح وحق تقرير المصير».

تنطلق التظاهرة من أمام صيدلية «بسترس» في شارع الحمرا، خلف حديقة الصنائع، حيث

شهد المكان أولى عمليات «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (جمّول) عقب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام 1982. وتستكمل المسيرة مروراً بساحة الشهيد خالد علوان، وصولاً إلى أمام سفارة السعودية، احتجاجاً على ما وصفه المنظمون بـ«تواطؤ الرياض كسائر الدول العربية على أهل غزة، ودورها الجيوسياسي في لبنان المتقاطع مع المصالح الأميركية».

تظاهرة دعماً لغزة: اليوم الثلاثاء - الساعة السادسة والنصف مساءً- صيدلية «بسترس» (الحمرا).

على بالي

أسعد أبو خليك

لا يمكن للحُكم الحالي بعد أكثر من نصف سنة أن يتحدّث عن إنجازات تتعلّق بتحسين حياة الناس. لا من شغل على الكهرباء والمياه والسير والانترنت وفرص العمل أو مساعدات أو إعمار لِما تهدّم من جرّاء عدوان إسرائيل. لا، إنجازات الحُكم تنحصر في ملء الدنيا ضجيجاً بافتتاح مهرجانات (دوليّة طبعاً) من الذوق إلى بعلبك ونزْع السلاح. رقْصٌ ودبكة وهزج وإسرائيل تُمعن قتلاً وتدميراً واحتلالاً من دون ردّة فعل.

خطاب نعيم قاسم استدعى ردّاً فورياً من رئيس الحكومة (ومن شاشة سعوديّة طبعاً إمعاناً في الإصرار على سيادة لبنان). أي إنّ الردّ على الذين يقاومون إسرائيل أقسى من الردّ (إذا أتى) على خطاب إسرائيل عن إسرائيل الكبرى وعن نيّات العدوان والإبادة.

هذه أقلّ حكومة في تاريخ لبنان تلجأ إلى خطاب عدواني عن إسرائيل. هي حكومة 17 أيّار- لو أنّ 17 أيّار طُبِّقَ-. والراعي واحد والمعارضة مختلفة لأنّها منعزلة طائفيّاً، ما يجعلها أكثر حِدّةً (للطرفَين). باتَ واضحاً أنّ الحُكم الجديد منتشٍ بالدعم الأميركي (والإسرائيلي) وهو لذلك يفترض أنّ أميركا وإسرائيل ستتدبّران أمر العدوّ الداخلي (ليس إسرائيل، بل الذين يصرّون على رفْض احتلالها وعدوانها).

راهن أمين الجميّل في 1983 أنّ أميركا ستقدّم له سوريا على طبق من فضّة ويراهن الحُكم اليوم أن إسرائيل ستقدّم له شيعة لبنان (أو 95% من الشيعة الذين يدعمون الثنائي في الانتخابات على الأقل). لا تستطيع أن تكون مرتهَناً لجهة خارجيّة (باعتراف الجهة) وأن تتصنّع السيادة والوطنيّة.

ثارَ أهل الحُكم على زيارة مسؤول إيراني فيما كان رئيس أركان جيش العدوّ يجول في الجنوب. لا، وطلع الرئيسان بقطعة بروباغاندا رائعة: أنّ الورقة الأميركية المُلزمة (التي طُبقت بلا كيف) تعرّضت لِلَبننة من أهل الحُكم. لكنّ صياغتها مُترجمة بالإنكليزية بالكامل. شفيق الوزّان في سنوات تقاعده تنصّل من كلّ مسيرة 17 أيّار. قال لي: «ما كانوا يخبروني شي». طبعاً هذا عذر باطل. نواف سلام ينفّذ اليوم خطّة سعوديّة رفضها سعد الحريري وأدّت إلى سجنه ثمّ إقصائه عن العمل السياسي.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com